موقف محكمة العدل الدولية من النزاع القطري البحريني حول جزر حوار ١٩٩١- ٢٠٠١دراسة تاريخية

م. م. إنعام عبد العظيم الشاهين

كلية التربية للبنات / جامعة البصرة

الملخص

تعد مشكلة الحدود بين قطر والبحرين حول جزر حوار من بين أهم قضايا نزاع الحدود في منطقة الخليج العربي، فقد تأثرت الحدود بين البلدين بالقرارات البريطانية الصادرة في الأعوام ١٩٣٩و١٩٤٤ حول عائدية مجموعة جزر حوار ومنطقة الزبارة وترسيم الحدود البحرية بينهما، واستندت الادعاءات الحدودية بين الجانبين على اسس متباينة كان من ابرزها الجوار الجغرافي والادعاءات التاريخية، وكانت للمعاهدات التي ابرمتها بريطانيا دور في تفعيل مشكلات الحدود بين البلدين، فضلاً عن ادعاءات ممارسة السيادة والولاء القبلي.

وبعد استقلال كلا البلدين عام ١٩٧١ وظهور النفط فيهما وهو عامل اقتصادي مهم تأجج النزاع الحدودي بين البلدين الذي تطور عام ١٩٨٦ الى مواجهة عسكرية تم احتوائها من خلال الوساطة العربية، لكنها لم تفلح في حل النزاع الحدودي لتؤول بعد ذلك قضية الحدود القطرية البحرية الى الجهاز القضائي الرئيس التابع للأمم المتحدة المتمثل بمحكمة العدل الدولية في لاهاي لتصل القضية نهايتها في السادس عشر من اذار عام ٢٠٠١ حيث صدر قرار محكمة العدل الدولية الذي وضع حداً لخلاف حدودي طويل بين دولتين جارتين.

The International Court of Justice's Position on the Qatari-Bahraini Conflict on the Hawar Islands 1991-2001 A Historical Study

Assist Lect . Ana Abdel Azim Shahin

College of Education for Women / University of Basrah

Abstract

The boundary between Qatar and Bahrain over the Hawar Islands is one of the border issues in the Arabian Gulf. The borders between the two countries were affected by the British resolutions of 1939 and concerning the Hawar Islands and the Zubarah Islands and the demarcation of their maritime border. The most prominent geographical proximity and historical allegations, and the treaties developed by the colonial powers have a role in activating the problems of conflict between the two countries, as well as allegations of the exercise of sovereignty and tribal loyalty.

After the independence of both countries in 1971 and the emergence of oil in them, an important economic factor fueled the border dispute between the two countries, which developed in 1986 to a military confrontation was contained through Arab mediation, but failed to resolve the border dispute and then the issue of maritime borders to the main judicial body Of the International Court of Justice in The Hague to reach the end of the case on March 16, 2001, where the decision of the International Court of Justice, which put an end to a long border dispute between two neighboring countries.

المقدمة

إن النزاع حول جزر حوار هو مشكلة حدودية كان للعامل الاستراتيجي الدور الفاعل في تحريكها مع بداية الحقبة النفطية وازاء الاختلاف في المفاهيم، استوعبت المشكلة في بعض مراحلها مضمون الحق التاريخي الذي عبرت عنه المؤسسة الرسمية والادبيات في البحرين. بينما وجدت قطر في القوانين الدولية المعاصرة ملاذاً امناً ووسيلة يمكن ان يعيد بها حقها السليب وقد عبرت الدبلوماسية القطرية في مراحلها المختلفة بإيمان عميق بمشروعية وعدالة ذلك المنطلق بينما تستند وجهة النظر البحرينية على رصيد واسع من السيولة في العلاقات الاقليمية اقرت بها بحقها في الجزيرة وان ظروفها السياسية والاقتصادية الخاصة تلزمها بالحفاظ على ذلك الحق وظلت ترفض لوقت طويل فتح ذلك الملف.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية الدراسة من الاهمية الاستراتيجية لموقع قطر والبحرين في منطقة الخليج العربي ولما قدمته هذه الدراسة عن اثر المشكلة الحدودية على السياسة العامة للدولتين وسياستهما تجاه المناطق الحدودية المتنازع عليها.

أهداف البحث :

يحاول البحث التطرق الى أسباب النزاع القطري البحريني على جزر حوار ومعرفة الحجج المنطقية لكل من قطر والبحرين وبالتالي معرفة الاحقية لامتلاك جزر حوار .

أقسام البحث:

ان موضوع النزاع القطري البحري على جزر حوار بالغ التعقيد كون قطر والبحرين بلدان يقعان على الخليج العربي، ولهم علاقات ودية وطيبة فيما بينهما، وكون هذه الجزر واقعة على حدود قطر وحدود البحرين، وفي نفس الوقت قطر لديها

حجج منطقية لامتلاكها هذه الجزر وكذلك البحرين ومن الصعوبة اختزاله في صفحات قليلة، لذا ارتأينا تقسيمه الى ثلاث محاور الاول افردناه لدراسة جذور مشكلة النزاع القطري البحريني ، والثاني خصصناه لاستعراض موقف دول مجلس التعاون الخليجي من المشكلة والمتمثل بالمملكة العربية السعودية، والثالث ركزنا فيه على موقف محكمة العدل الدولية من النزاع القطري البحريني الذي هو موضوع بحثنا.

منهجية البحث

اعتمدنا في كتابة البحث على المنهج التحليلي فيما يخص القضايا السياسية ومزجناه بالمنهج التاريخي في استعراض التفاصيل للوصول الى ادق الاستنتاجات.

المحور الاول// الجذور التاريخية لمشكلة النزاع القطري- البحريني حول جزر حوار ١٩٣٦-١٩٧١.

لم تظهر مشكلة جزر حوار[١] قبل عام ١٩٢٥ وذلك لانعدام أهميتها الاقتصادية كونها مناطق غير صالحة للزراعة بسبب تربتها البركانية ، كما انها مناطق تتميز بقلة سكانها، اذ ان اكثرهم من صيادو الأسماك والذين ينحدرون من اصول بحرينية[٢].

بدأت المشكلة في السادس والعشرين من نيسان عام ١٩٣٦ حول جزر حوار عندما طلب حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة (١٩٢٣-١٩٤٢)[٣] من مستشار حكومة البحرين البريطاني تشارلز بلكريف[٤] Charles Belagrave ابلاغ المعتمد السياسي البريطاني في البحرين جوردن لوخ G . Loch بأن جزر حوار انما هي جزء من البحرين وانها ستدخل في مفاوضات النفط على انها جزر من اراضي البحرين التي لم تشمل بامتياز عام ١٩٢٥ [٥].

واضاف المستشار "ان الشيخ كان قد ابلغكم بذلك خلال زيارته لكم في الثامن عشر من نيسان عام ١٩٣٦ وهذا تصريح رسمي عن ملكية البحرين للجزر ثم عدد

اسماء تلك الجزر وتوابعها وقال إن اربعا من الجزر الكبيرة على الاقل يسكنها بعض رعايا البحرين وهم يسكنون هناك في بيوت من الحجر، ويملكون مصائد السمك حول ساحل الجزر، وهذه المصائد حصلوا عليها اما عن الشراء او الهبات من شيخ البحرين الراحل عيسى بن علي ال خليفة[٦]، او ابنه الشيخ حمد"، واشار ايضاً قائلاً" ان سكان الجزر هم رعايا شيخ البحرين، ويسكنون في اراضيه ويمارس عليهم سلطته التشريعية، وتقوم محاكم البحرين بالنظر في قضاياهم، كما تتولى الشرطة تأديب الخارجين عن القانون منهم [٧].

وفي السادس من مايس عام ١٩٣٦ نقل المعتمد السياسي في البحرين جوردن لوخ مطالبته البحرين بجزر حوار الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي فاول(fowle) على وفق ما جاء برسالة المعتمد السياسي البريطاني لحكومة البحرين بلكريف ، وذكر ان وراء مطالبة شيخ البحرين حمد بن عيسى ال خليفة بجزر حوار دوافع مادية وان من مصلحة بريطانيا في احوال سياسية مناسبة ان توسع من مساحة البحرين قدر الامكان، واضاف المعتمد انه يطلع على رأي الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني[٨] شيخ قطر حول تلك الجزر بل لم يسبق ان سمع منه اي اعتراض على اية نشاطات لرعايا البحرين في جزر حوار ١٩٣٨-٢٠٠١[٩].

وقام المقيم السياسي في الخليج العربي بدوره بكتابة رسالة سرية وعاجلة الى وزارة حكومة الهند البريطانية، ارسل نسخة منها الى الوكيل البريطاني في البحرين في الخامس والعشرين من ايار ١٩٣٦، تدور حول وجود جزيرة حوار على الخريطة الملحقة باتفاقية نفط قطر[١٠].

مما قد يظهر ان الجزيرة تابعة لقطر ولكن هذه الخريطة بينت ايضاً، بالإضافة الى ان قطر جزء من الاراضي المجاورة التي تشمل جزر البحرين، وعلى ذلك فظهور حوار على الخريطة ليس دليلاً بالطبع على ملكيتها من قبل أي من الطرفين البحريني او القطري، واضاف المقيم بأنه اذا اخذ في الاعتبار عامل مجاورة حوار للبر الاصلي لقطر، ولكن قبيلة الدواسر البحرينية كانت تسكن جزر حوار منذ امد طويل،

وكما يبدو ان والد شيخ البحرين الحالي الذي كان قد تولى الحكم عام ١٨٦٩، والشيخ الحالي كانا قد مارسا سلطاتهما في حوار دون تدخل او معارضة من شيخ قطر. واستند المقيم في تلك الحجج على كتاب مستشار حكومة البحرين في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٣٦ وقال انه يميل الى الاعتقاد بأن حوار يجب ان تلحق بأمارة البحرين، وان التطرف على غير هذا النحو يتوقف على الحجج التي يقدمها شيخ قطر ليبطل بها دعاوي البحرين[١١].

وبناء على ما عرضه المقيم السياسي في الخليج العربي شكلت الحكومة البريطانية لجان عده لدراسة الموضوع ومنها لجنة (The inter departmektal committee) ، وهي احدى اللجان البريطانية المكلفة لدراسة المشكلة والمنعقدة في التاسع من تموز عام ١٩٣٦، وتوصلت الى نتيجة وهي "انه بالنظر الى الدلائل المتوفرة فأن جزر حوار وكانها تخص شيخ البحرين"[١٢] واوصت اللجنة بقرار يتمحور في وضع البحرين إشارات وطنية على جزر حوار، وقطعة جرادة وفشت الديبل والشعب البحرية الاخرى،[١٣] الا ان وزارة الخارجية البريطانية اعترضت بشدة على هذا القرار، وذلك لسببين رئيسين: [١٤].

الاول: من الناحية الجغرافية اذ انها جزء متمم لاراضي قطر.

الثاني: من الناحية الاقتصادية حيث ان استغلال شركة بريطانية لنفط قطر شركة بريطانية، بينما استغلال نفط البحرين بيد شركة امريكية، فيكون من المصلحة البريطانية ضمها الى قطر.

وقد ابلغ هذا القرار الى المستر بلكريف المستشار البريطاني لحكومة البحرين في التاسع عشر من تموز عام ١٩٣٦ بوساطة مستر والتون في وزارة الهند، وتم التوصل الى انه من مصلحة بريطانيا في الخليج العربي عدم اصدار قرار نهائي في هذا الشأن دون اخذ رأي حاكم قطر، واستبعد ايضاً اتخاذ أي قرار سريع لتحديد السيادة على تلك الجزر بين البحرين وقطر في هذه الفترة[١٥].

قامت الحكومة البحرينية عام ١٩٣٦ بإسكان العديد من قبيلة الدواسر وغيرهم في جزر حوار، كما انشأت تحصينات عسكرية ومراكز تفتيش وحفرت عدداً من الابار الارتوازية فيها الامر الذي دفع شيخ قطر الى احتلال فشت الديبل [١٦]عام ١٩٣٨ وهو امر اعترضت عليه البحرين لدى المقيم السياسي البريطاني[١٧]. وبذلك احتج حاكم قطر بشدة على ما اسماه بـ الاعمال العدوانية التي قامت بها حكومة البحرين والتي قد تؤدي الى اثارة المشاكل بين الجانبين على نحو اسوأ مستفسراً عن الاسس التي اعتمدت عليها البحرين للقيام بأعمالها تلك في جزر حوار وطالب في الوقت نفسه الحكومة البريطانية والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي الاهتمام بالأمر ووضع حد للتصرفات الحكومة البحرينية في جزر حوار[١٨].

ولما علمت حكومة الهند البريطانية بمواقف كل من قطر والبحرين طلبت من فاول المقيم السياسي البريطاني في المنطقة، بان يطلع حاكم قطر على الادعاءات البحرينية لكي يرد عليها طالما انه غير قادر على تقديم ادلة، وفي الخامس عشر من ايار ١٩٣٨ رفع الوكيل البريطاني احتجاج شيخ قطر الى المقيم السياسي في الخليج العربي ضد الاجراءات التي قامت بها حكومة البحرين في حوار التابعة لقطر و ذكر ان دعوى مشايخ قطر تستند الى ان حوار جزء من قطر جغرافيا الا انه بخلاف هذه الحجة فأن شيخ قطر لم يقدم اي دليل على ادعاءاته واقترح الوكيل السياسي على المقيم البريطاني صيغة رسالة تكتب إلى الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني ردا على احتجاجه في (١٠ ايار ١٩٣٨) يطلب فيها بتقييم شيخ قطر البيانات التي يعتمد عليها في توكيد سيادة قطر على هذه الجزر[١٩].

وعلى اثر ذلك بعث الوكيل البريطاني إلى شيخ قطر رسالة في ٢٠ ايار ١٩٣٨ ذكر فيها ان حكومة البحرين ادعت ملكيتها لجزر حوار و طالب شيخ قطر بإثباتات رسمية تبين تبعية جزر حوار لقطر في أسرع وقت ممكن مطالبا شيخ قطر في الرسالة نفسها بأن يمنع رعاياه من القيام بأي اعتداء على رعايا البحرين الموجودين في جزر حوار[٢٠].

كان موقف شيخ قطر ضعيفا في الرد على المطالب البحرينية حيث انها لم توضح أدلة تثبت فيها عائدية الجزر لها من خلال الرسالة التي بعث بها شيخ قطر عبد الله بن قاسم آل ثاني إلى المعتمد السياسي البريطاني في ٢٧ مايس ١٩٣٨ التي نصت على ما يأتي[٢١]:

١- ان هذه الجزر واقعة في شبه جزيرة قطر ومن حقه ادعاء ملكيتها .
٢- رفض حجة البحرين في الاستيلاء الفعلي عليها منذ مدة من الزمن لان هذه الجزر منذ ١٨٦٨ وحتى الان لا تزال تحت سيطرة قطر . ولم يكن للبحرين سيطرة فعلية عليها.
٣- تلك الجزر داخلة في قطر وانها لم يطرأ عليها أي شئ يستدعي تغيير الوضع السياسي لها .

وفي نهاية رسالته طالب بمنع البحرين من القيام باي اعمال في الجزر حتى تحل المشكلة وفي ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٨، ردت الحكومة البحرينية على الادعاء القطري في ١٠/٢٢ / ١٩٣٨ وبين رفض الحكومة البحرينية للادعاء القطري الخاص برفض رضوخها تحت سيطرة البحرين منذ زمن طويل ، مؤكدة ان البحرين لها سيطرة منذ فترة طويلة على تلك الجزر وان رعاياها يسكنون بها منذ اكثر من قرن قبل ان تتولى قبيلة ال ثاني حكم قطر[٢٢].

ردت الحكومة البحرينية في الثاني والعشرين من كانون الاول ١٩٣٨ على لسان مستشارها بلكريف بمذكرة تضمنت تفصيلات عن قضايا تم عرضها على القضاء البحريني ومنها قضية سكان حوار جاء فيها[٢٣].

اولاً: يذكر الشيخ عبد الله ان حكومة البحرين لم تحتل جزر حوار الا في الايام الاخيرة، وهذا الادعاء ليس صحيحاً لان تلك الجزر كانت ولا تزال ملكاً لحاكم البحرين ويسكنها رعاياه لمدة لا تزيد عن القرن. حقيقة ان حامية عسكرية اقامت هناك اخيراً، اي خلال السنتين الاخيرتين لان وجود تلك الحامية فيما مضى لم يكن ضرورياً حينما كانت جزر حوار بعيدة عن خطر تصرفات قطر.

ثانياً: القول ان صيادي الاسماك عند ارتيادهم البحر لصيد السمك يأوون لهذه الجزر كما يأون الصيادون في غيرها من الجزر، هو قول مضحك ووصف غير صحيح لبقعة تضم جالية من العرب استقرت هناك واستوطنت منذ امد طويل وهم يسكنون بيوت ثابتة مبنية من الحجارة مع زوجاتهم وعائلاتهم واغنامهم وحميرهم ويبدو من هذا القول ان جزر حوار يرتادها احياناً صيادوا السمك في حين ان الصيادين المشار اليهم هم من سكان حوار الذين يقيمون في تلك الجزر اقامة دائمة ويذهبون لصيد الاسماك من بيوتهم مباشرة ويرجعون بأسماكهم الى جزر حوار واحياناً يرسلونها الى المنامة العاصمة البحرينية لبيعها.

ثالثاً: يشير الشيخ عبد الله الى تصرفات حكومة البحرين في جزر حوار وهذه الكلمة لا يصح استعمالها لوصف تعمير حاكم ما لقسم من بلاده والواقع ان حكومة البحرين مدت طرقاً واقامت تحصينات وفرضت (موانئ) وعلامات برية وبحرية كما انها حاولت حفر بئر ارتوازية في جزر حوار شأن ما يجري في الاقسام الاخرى من البحرين.

رابعاً: يقول الشيخ عبد الله انه بصفته حاكماً لقطر له الحق في ملكية جزر حوار فاذا كان الامر كذلك فلماذا لم يستخدم حقه الذي يدعيه في تلك الجزر وسكانها، ويبدو ان الشيخ عبد الله كان الى قبل سنة واحدة يجهل وجود تلك الجزر وانه تحرك الان وادعى ملكيتها ظاناً انها تحتوي النفط[٢٤].

خامساً: يتضح من الفقرة الثالثة من ادعاء الشيخ عبد الله انه يستند في ادعائه بملكية جزر حوار على قوله ((منذ ان صرح باستقلال قطر واعترف بحكمي عليه)) ان التاريخ المضبوط للاعتراف بالشيخ عبد الله اميراً لقطر هو كما اظن محفوظ ونعتقد انه كان قبل خمسة عشر او عشرين سنة كانت جزر حوار ملكاً للبحرين وانه عند الاعتراف به رسمياً دخلت الجزر في نطاق ممتلكاته واذا لم تكن تلك الجزر قبل الاعتراف به رسمياً تابعة للبحرين فلمن اذاً كانت. الذي يظهر لنا ان الشيخ عبد الله

لم يقدم برهاناً او جزءاً من برهان او دليلاً يؤيد به ادعائة الذي يرتكز باجمعه على ترديده لعبارة ((ان الجزر ملكي)).

سادساً: في المادة الرابعة من ادعاء الشيخ عبد الله ذكرت عبارة ((ان من الواضح ان حوار محسوبة من جزر قطر)) فلمن يبدو هذا الوضع اللهم الا الى الشيخ نفسه. ان الشيخ عبد الله لا يستطيع ان يقدم برهاناً يثبت به ملكيته لجزر حوار او بياناً من سكانها او وثائق او حوادث تثبت ادعاءه فيها وكل جداله ينصب على ان الجزر قريبة من ساحل قطر فيجب ان تكون تابعة له. ان موقع جزر حوار الجغرافي غير مختلف فيه، فموقعها مفهوم لدى حكام البحرين واهلها اكثر مما هو معلوم لدى الشيخ عبد الله حاكم قطر لان شيوخ البحرين واهلها يرتادون دائماً تلك الجزر في حين لم يطاها قط اي فرد من عائلة ال ثاني كما ان جزر حوار لم تكن تابعة لقطر بل كانت كما هي اليوم ملكاً لحكام البحرين والنفوذ الوحيد الجاري في تلك الجزر كان ولا يزال ملكا" لشيوخ البحرين.

سابعاً: ان جزر حوار المشتملة على جزيرة كبيرة او جزيرتين او ثلاث صغار وعدد من الجزر الصخرية هي قسم من ارخبيل جزائر البحرين وقد كانت تحت حكم شيوخ البحرين تقريباً منذ استيلاء ال خليفة على البحرين في عام ١٧٨٣ وظلت في قبضة العائلة الحاكمة بالبحرين اي ال خليفة لمدة طويلة من الزمن قبل ان تتولى عائلة ال ثاني الحكم في قطر ولا يوجد احد من حكام قطر قد مارس نفوذه على جزر حوار او على ساكنيها سواء بفرض ضرائب او رسوم عليهم ام بمحاكمتهم امام محاكم بلاده.

ثامناً: ان سكان حوار من رعايا حاكم البحرين وهم يثبتون هذه الحقيقة في العريضة المرفقة بهذه المذكرة والمذيلة بتوقيعات رؤسائهم وهي ان سفنهم كانت مسجلة في البحرين وتبحر وهي ترفع علم البحرين، ويستخدم اهالي حوار جواز سفر بحريني ويدفعون في البحرين رسوم تسجيل سفنهم فضلاً عن دفعهم رسوم الغوص ان اهالي حوار يتعيشون من البحرين وليست لهم معاملات مع قطر، وفي السنوات التي يجف

فيها الماء عندهم يأخذونه من البحرين، فضلاً عن ذلك فالغواصون منهم يحملون دفاتر الغوص الصادرة من حكومة البحرين.

تاسعاً: ان نفوذ حاكم البحرين لا يزال يسري في جزر حوار ولا يسري فيها نفوذ اي حاكم اخر سواء اكان على السكان ام على جميع الاشياء المنقولة وغير المنقولة. لقد قام فداوية (حرس) شيوخ البحرين في الماضي وقام النواطير (نوع من الحرس) وشرطة البحرين في السنوات الاخيرة بتنفيذ اوامر حكام البحرين في جزر حوار وذلك بنشر الاعلانات الرسمية والقبض على المجرمين واحضار الاشخاص الذين تطلب السلطات القضائية في البحرين حضورهم من جزر حوار وبتنفيذ اوامر حاكم البحرين او محاكمة على السكان والممتلكات في جزر حوار.

عاشراً: هناك في طي المذكرة تفصيلات عن قضايا عرضت في محاكم البحرين بخصوص نزاعات بين اهالي حوار حول املاك منقولة وغير منقولة، ويبقى ان يلحظ انه حتى الحكم الحاضر (انذاك) لم تكن هناك طرق منظمة لحفظ الاوراق والسجلات ولم يؤد البحث عن القضايا القديمة والمختصة بجزر حوار الا الى العثور على حكمين صادرين في سنتي ١٣٢٧هـ و١٣٢٨هـ الموافقتين لسنتي ١٩٠٩م و١٩١٠م وهما موقعان من حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي وقاضي البحرين ويتعلقان بحقوق في اراضي جزر حوار وحضائرها (مصائد اسماك محلية على الساحل) وقد كان المتخاصمون مدة حياتهم من سكان جزر حوار.

قامت الحكومة البريطانية بدراسة المذكرة البحرينية ويبدو انها ارادت الاسراع في معرفة رأي الطرفين المتنازعين حول قضية حوار للبت في الموضوع ، وبأمر منها بعث المعتمد السياسي في البحرين (واتيان) نسخة من مذكرة حكومة البحرين إلى شيخ قطر وطلب منه الرد عليها بأسرع وقت ، مع تقديم اية حجج اضافية يريد شيخ قطر تقديمها . وقد أعطى المعتمد السياسي شيخ قطر للرد على مذكرة حكومة البحرين مهلة حتى الثلاثين من آذار سنة ١٩٣٩، عندما يزوره في عاصمته الدوحة ووافق الشيخ عبد الله على ذلك[٢٥].

وفعلا في ٣٠ آذار عام ١٩٣٩ جاء الرد القطري على مذكرة حكومة البحرين واشتملت على مذكرة الرد القطري على ثلاث عشرة صفحة ، واربع وثائق [٢٦] وأخذت من خلالها تسوق الاعتراضات على دعوى البحرين وتقديم الادلة على شرعية حوار لقطر من بينها:[٢٧].

١. ان الرعايا التي تحدثت عنهم المذكرة البحرانية لا يشكلون شعباً او سكاناً لهذه الجزر وانما هم بعض صيادي الاسماك الذين يرتادون هذه الجزر بصورة مؤقتة ولفترات قصيرة.
٢. قرب هذه الجزر الجغرافي من قطر فهي تقع ضمن المياه الاقليمية لقطر لانها لا تبعد سوى ميل واحد في حين تبعد عن ساحل البحرين حوالي ١٨ ميلاً.

كما اشارت المذكرة القطرية بان حصول الغواصين على دفاتر الغوص من البحرين لا يعني اعتبارهم من رعايا البحرين، فأهل الاحساء ونجد وقطر اكثرهم يتعاطون الغوص في البحرين ويحملون دفاتر الغوص منها، اما الوثائق الاربع التي الحقتها حكومة قطر بمذكرتها فكانت الاولى منها موقعاً عليها من قبل اكثر من عشرين شخصاً ينفون فيها تبعية جزر حوار للبحرين ولم تختلف الوثائق الثلاث الاخرى عن الوثيقة الاولى من حيث نفي تبعية حوار للبحرين[٢٨].

وفي الثاني والعشرين من نيسان عام ١٩٣٩ رفع المعتمد السياسي في البحرين وايتمان مذكرة إلى المقيم السياسي في بوشهر فاول ذكر فيها ان الوثائق التي تجمعت حول قضية ملكية جزر حوار كما يأتي [٢٩].

اولاً: رسالة مؤرخة في العاشر من ايار ١٩٣٨ موجهة من شيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر الى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين تضمنت شكوى قطر ضد تدخل حكومة البحرين في جزر حوار، والاعمال الاخرى التي قامت بها ذلك.

ثانياً: رسالة بتاريخ السابع والعشرين من ايار ١٩٣٨ من الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر الى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، احتوت على الادعاء القطري في السيادة على جزر حوار.

ثالثاً: بيان اولى من حكومة البحرين حول الادعاء بملكية جزر حوار مقابل الادعاء القطري.

رابعاً: رسالة بتاريخ الثاني والعشرين من كانون الاول ١٩٣٨ من مستشار حكومة البحرين بلكريف إلى وايتمان ، المعتمد السياسي البريطاني في البحرين تضمنت بياناً رسمياً من حكومة البحرين حول الادعاء بملكية جزر حوار.

خامساً: رد حاكم قطر في الثلاثين من اذار ١٩٣٨ ، وملاحظاته وتعليقاته لتفنيد الادعاء البحريني بملكية جزر حوار.

سادساً: مضافاً إلى ذلك رسالة من بلكريف إلى وايتمان بتاريخ الثاني والعشرين من نيسان ١٩٣٦ وكذلك تقرير الاخير إلى فاول المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في السادس من ايار ١٩٣٦[٣٠].

فضلاً عما ذكر فقد قدم المعتمد السياسي في مذكرته خلاصة لموضوع ملكية جزر حوار مشيرا إلى ان حاكم قطر يقدم أي دليل يثبت ملكية جزر حوار سوى الدليل الجغرافي ، وما زعمه بعض الاشخاص في ان جزر حوار لا تتبع البحرين ، وان الوثائق المرفقة في المذكرة القطرية والتي وقعها افراد نفوا فيها تبعية الجزر إلى البحرين لا قيمة لها لأنها لم تختم ولم تبصم من قبلهم ، ويبدو أنها وقعت بخط يد واحدة ولم يذكر فيها سكنى هؤلاء أو فيما اذا كان سكناهم دائما او مؤقتا في حوار، كما أكد أن الموقع الجغرافي لا يعول عليه كثيرا لتحديد تبعية جزر حوار، واخيرا اقتنعت الحكومة البريطانية بما ابداه المعتمد السياسي في البحرين من ملاحظات واراء في ١١ تموز ١٩٣٩ ابلغت كلاً من شيخ البحرين و شيخ قطر عن طريق

مقيمها السياسي في الخليج العربي فاول، بقرارها الذي يعيد تبعية جزر حزر حوار الى البحرين و ليس الى قطر[٣١].

رفضت حكومة قطر ماجاء في القرار و اعلنت في ٤ اب ١٩٣٩ اعتبارها جزر تابعة لها، ثم كرر شيخ قطر احتجاجه من جديد على قرار الحكومة البريطانية برسالة الى المقيم السياسي في الخليج في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٩ طالبا فيها اعادة النظر في القرار البريطاني و اعلن انه ما زال محتفظا بحقه في جزر حوار[٣٢].

وبقي الامر كذلك حتى تشرين الاول عام ١٩٤١ عندما قام سي جي بريور المقيم البريطاني السياسي الجديد في الخليج العربي ، بإعادة البحث في حيثيات ملكية جزر حوار و كان بحثه مخالف للقرار البريطاني الذي اتخذ و رفعه إلى حكومة الهند في السادس والعشرين من الشهر المذكور و رفع فيه الى بعض الحقائق و فيها ان ادعاء حاكم البحرين بان الدواسر هم في رعاياه لا يمنح البحرين الحق في ضم حوار لان الدواسر كانوا يسكنون ايضاً في جزيرة الزخنونية التابعة للسعودية وبخصوص زيارة حاكم البحرين لجزر حوار نجد ان شيوخ البحرين كانوا يزورون كذلك منطقة لنجة ويقومون بزيارات الى واحة الاحساء كل سنة تقريباً [٣٣].

وفي الثالث والعشرون من كانون الاول عام ١٩٤٧، بعث المقيم السياسي البريطاني في البحرين رسالة إلى كل من حاكمي قطر والبحرين طالبهم بما يلي[٣٤]:

١- السعي لتحديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين طبقا لمبادئ العدل والانصاف.
٢- تحديد منطقة جزر حوار التي ترى الحكومة البريطانية انها تابعة للبحرين .
٣- تقرير تبعية الجزر الأخرى مثل جراده[٣٥] وفشت الدبيل ، للبحرين مع العلم انهما ليستا جزيرتان وليس لهما مياه اقليمية . الا ان قطر رفضت المطالب المذكورة معتبرة ان ذلك يتعارض مع الحقائق التاريخية ، وانها متشبثة بتبعية تلك المناطق لها [٣٦].

وهكذا ظلت الامور معلقة والعلاقات بينهما هادئة حتى عام ١٩٦٤، عندما طالبت البحرين بالمزيد من المياه الاقليمية غير ان قطر رفضت ذلك وكررت البحرين طلبها في التالي، وفي ايار ١٩٦٥ نجح حاكم قطر الشيخ احمد بن علي ال ثاني بوضع حد لتلك النزاعات وتهدئتها مؤقتاً عندما زار البحرين والتي تعد الزيارة الاولى التي يقوم بها حاكم قطري للبحرين، والتقى خلالها بحاكم البحرين وتباحث معه بشأن المشكلات الحدودية، الا انهما لم يتوصلا الى اتفاق نهائي واستمرت البحرين في تكرار فرض سيادتها على جزر حوار داعمة ذلك بقوة السلاح، حيث انشأت عام ١٩٦٧ مقرات لوحدات عسكرية في فشت الديبل(٣٧).

لقد شهدت بدايات عام ١٩٦٨ مفاوضات مكثفة من اجل قيام الاتحاد التساعي لإمارات الخليج العربي(٣٨)، مما جعل كلا البلدين ينشغلان بالاتحاد لا سيما وان طموح قطر والبحرين كان منصبا حول رئاسة الاتحاد ، و كان للخلافات القبلية بين الطرفين دورا فاعلا في إفشال ذلك الاتحاد ، وعليه بقي الحال كما هو عليه حتى مطلع السبعينيات حيث لم تظهر في ذلك أي خلافات بينهما ، بسبب انشغال كلا البلدين بتنظيم شؤون الحكم ومن ثم الاستقلال (٣٩).

واستمرت مشكلة جزر حوار بين قطر و البحرين بالظهور تارة و الاختفاء تارة اخرى حتى عام ١٩٧١ وهو العام الذي انسحبت فيه بريطانيا من الخليج العربي اذ حصلت كل من قطر والبحرين على استقلالها(٤٠) من بريطانيا وبذلك استجدت النزاعات الحدودية مرة أخرى بين البلدين، وحاولت قطر ان تدخل الموضوع من زاوية اخرى فقدمت كل الاغراءات الاقتصادية الممكنة، اذ اعلنت استعدادها لتمويل او المشاركة في تمويل اي مشروع تريده حكومة البحرين(٤١).

الا ان حكومة البحرين رفضت العرض القطري معتبرة ان الوطن لا يباع ولا يشترى وبالتالي ادى النزاع بين البحرين وقطر حول عائدية هذه الجزر الواقعة بينهما الى تاخير عقد اتفاقية تعيين حدود الجرف القاري بين البلدين(٤٢).

وبعد استقلال البحرين[٤٣] وقطر اصبحت المباحثات الرسمية بينهما وجهاً لوجه دون تدخل اي طرف أجنبي، الى ان اتت الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن، ففي شهر حزيران ١٩٧٢ جرت عملية انقلاب في قطر اثر قيام خليفة بن حمد ال ثاني بالاستحواذ على السلطة وانتهزت البحرين هذا الحدث بأنزال مجموعة من افراد الشرطة البحرينية في تلك الجزر ورفع العلم البحريني بمحاولة الضغط على قطر وانتزاع الجزر منها.

المحور الثاني// موقف دول مجلس التعاون الخليجي[٤٤] من النزاع القطري البحريني حول جزر حوار.

بذلت الدول العربية الخليجية المجاورة للبحرين وقطر جهوداً لتسوية النزاع القطري البحريني، لا سيما المساعي السعودية[٤٥]، اذ ان الملك فيصل بن عبد العزيز أل سعود (١٩٦٤-١٩٧٥)[٤٦] عمل على حسم الموضوع بين البلدين لكن مشكلة البريمي[٤٧] بين المملكة العربية السعودية من جانب وبين مسقط وأبوظبي من جانب آخر كان يعمل على تأخير الجهود السعودية، وبعد حسم مشكلة البريمي[٤٨] في العشرين من تموز (يوليو) ١٩٧٤ شعرت الحكومة السعودية ان يدها اصبحت حرة وانه من الضروري حسم النزاع بين قطر والبحرين بالطرق السلمية ، فبدأت تضغط على الجانبين القطري والبحريني للتقارب وحل خلافاتها الحدودية بالطرق الدبلوماسية، وقد كانت المساعي السعودية هذه جزء من محاولات المملكة العربية السعودية لاستقطاب كل دول الخليج العربي إلى دائرة النفوذ السعودي[٤٩].

فنجحت في عقد لقاء في لندن بين اميري[٥٠] قطر والبحرين خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢-١٩٩٥)[٥١] وعيسى بن سلمان آل خليفة (١٩٧١-١٩٩٩)[٥٢] ، في الاول من أب عام ١٩٧٤، وخلال اللقاء تم الاتفاق على تسوية قضية جزر حوار بقبول قطر تخطيط الحدود البحرينية القطرية وتحديد الجرف القاري بين البلدين بعد تنازلها عن جزر حوار على ان يتم ذلك بطريقة خليجية مبطنة اثناء زيارة رسمية يقوم

بها أمير البحرين الى الدوحة، بعد عيد الفطر المبارك من تلك السنة يعلن خلالها الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين[٥٣].

الا ان كل مااتفق عليه البلدان لم يتم، اذ ان قطر تراجعت عن موقفها بالتنازل عن جزر حوار، واستمرت المشكلة دون حل بإصرار كل من الطرفين على تبعية جزر حوار له ونقض الطرفان ما تم الاتفاق عليه حول جزر حوار لتعنتها واصرار جماعي بأحقية الامتلاك وبذلك استمرت المشكلة دون حل.

عادت المملكة العربية السعودية للوساطة من جديد لحل المشكلة، فخلال زيارة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية (١٩٧٥-١٩٨٢)[٥٤] إلى البحرين في الحادي والعشرين من اذار ١٩٧٦ وصرح وزير الخارجية البحرينية محمد بن مبارك آل خليفة[٥٥] ان قضية جزر حوار في طريقها الى الحل، الا ان قطر رفضت الوساطة واعلن وزير خارجيتها سحيم بن آل ثاني في تصريح صحفي ان جزر حوار تابعة لقطر،[٥٦] وهو امر لا جدال فيه، وقد دفع ذلك البحرين الى متابعة قضية ملكية جزر حوار بأعتبارها جزر من البحرين، والرد على اية دعوة تحاول اقتطاع تلك الجزر من البحرين، الا انه في عام ١٩٧٨ حدث تقارب بين البلدين حيث توصل الطرفان الى عقد اتفاق ينص الى عدم التصرف بجزر حوار وتغيير اوضاعها حتى تتم تسوية النزاع حولها وظل الحال وتجمد النزاع حتى عام ١٩٨٠ لكن ذلك لا يعني بأنه لم تكن هناك محاولات لحل المشكلة ولكنها على مستوى قليل وحلول مؤقته وجزئية[٥٧].

ومع مطلع الثمانينيات عاد موضوع الحدود من جديد ليتصدر الساحة السياسية بين البلدين، فظهر ان حقل دخان اغنى حقول النفط القطرية بدأ يواجه خطر تسرب احتياطه النفطي الكبير عبر تجويفات طبيعية تحت الارض الى جزر حوار، ومما زاد من تمسك البحرين بتلك الجزر عدم امتلاكها احتياطي من النفط، وهذا ما صرح به رئيس وزرائها اذ قال ((إن بلاده لا تملك احتياطي كبير مثل دولة اخرى وان احتياطها النفطي يكفيها لمدة اربعين او ثلاثين سنة اخرى)). وبالمقابل زاد

اصرار قطر على مطالبتها بتلك الجزر ايضاً، رغبة في اكتشاف ابار نفطية جديدة تدعم احتياطيها النفطي[٥٨].

وازاء ذلك كانت الحكومة البحرينية تحاول التعرف على رد الفعل القطري تجاه ذلك الامر، فكلفت شركة أمريكية للتنقيب عن النفط في جزر حوار فبدأت الشركة بحفر اول بئر تجريبي في تلك الجزر عام ١٩٨٠، فاعترضت قطر على ذلك الاجراء من خلال تصريح لوزير النفط القطري عبد العزيز ال ثاني الذي اكد مجدداً ان جزر حوار جزء لا يتجزأ من قطر وطالبت بإيقاف عمليات التنقيب، الا ان فشل اعمال التنقيب في اكتشاف النفط في هذه الجزر ادى الى تهدئة الازمة[٥٩].

بدأت الصحف البحرينية الموجهة من قبل وزارة الإعلام البحرينية بنشر كثير من اللقاءات الصحفية مع كبار المسئولين في البحرين الذين تحدثوا عن مشكلة جزر حوار وتمسك البحرين بها وعليه نشرت على صفحاتها ما تناقلته الصحف الكويتية للقاء الصحفي الذي اجراه محرر جريدة الراي العام الكويتية مع الشيخ حمد ال خليفة ولي عهد البحرين الذي اكد ان البحرين تربطها روابط اخوية وقديمة مع قطر اكد فيها " ان وجود النزاع مع قطر ليس فقط على جزيرة حوار والجزر الأخرى ولكن هو في الحقيقة خلاف على حدود كاملة .."[٦٠].

أكد وزير التنمية والصناعة البحريني يوسف الشيراوي ان جزر حوار والجزر الأخرى هي من عائدية البحرين ، ففي الأول من شباط عام ١٩٨٠ صرح "... إن مجموعة جزر حوار خاضعة للامتياز بموجب التعاقد مع الشركات ألأمريكية منذ عشرة سنوات ..."[٦١] فيما رد عليه عبد العزيز بن خليفة ال ثاني وزير النفط القطري "ان كل الدلائل تثبت عائدية جزر حوار لقطر ..."[٦٢]. أخذت المساجلات الصحفية لكلا الطرفين مأخذها في تأزم الأوضاع السياسية بين قطر والبحرين الى حين تشكيل مجلس التعاون الخليجي الذي اخذ هو الآخر بدراسة المشاكل بين قطر والبحرين والتي سوف تاخذ حيزا كبيرا من اجتماعاته مستقبلا .

وفي عام ١٩٨١ وعلى اثر قيام مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي تطلع الناس الى امكانية قيام المجلس بدور في حسم النزاعات والمشاكل الحدودية بين بلدانه، ومنها النزاع على جزر حوار بين البحرين وقطر الا انه لم يحدث ذلك بل العكس ازدادت حدة النزاع بين البلدين، ووصلت في اذار من عام ١٩٨٢ الى المواجهة بين البلدين عندما قامت البحرين بتدشين سفينة حربية أسمتها(حوار)، وأعلن خفر السواحل في البحرين عن قيامهم بمناورات عسكرية بالذخيرة الحية في منطقة فشت الديبل ، وازاء' اصدرت قطر بيان رسمي عدت فيه تلك التصرفات "عملاً استفزازياً" وان جزر حوار تخضع للسيادة القطرية وفقا للأدلة" القانونية والتاريخية والجغرافية" وأضاف البيان ان ما قامت به البحرين يتناقض مع ما اتفق عليه خلال الوساطة السعودية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي والتي قضت بتجميد النزاع واعترضت قطر كذلك على المناورات التي كان من المزمع أجراءها في فشت الديبل واعدتها مساساً بسيادتها وخرقاً لعلاقات حسن الجوار وتهديداً خطيرا لأمن قطر، لأن المنطقة ما تزال موضع خلاف بين البلدين لتحديد الجرف القاري، حسب ما جاء في البيان وقد احتجت حكومة قطر اشد الاحتجاج على تلك التصرفات، وحملت البحرين مسؤولية الآثار المترتبة عليها، وبسبب تلك الازمة أجل ولي عهد قطر زيارة كان من المقرر ان يقوم بها إلى المنامة آنذاك(٦٣).

وتوالت قرارات البحرين بتأكيد سيادتها على هذه الجزر وبإصدار قرار في تشرين الاول عام ١٩٨٥ القاضي بإقامة منطقة للتدريب العسكري في هذه الجزر وحضر الطيران الاجنبي(٦٤).

ووصل النزاع بين البلدين الى حافة النزاع المسلح، ففي السادس والعشرين من نيسان عام ١٩٨٦ دخل البلدان في نزاع مسلح حول جزر لا تتعدى مساحتها بضع كيلو مترات ، اذ نزلت قوة مسلحة قطرية على شعاب مرجانية (شفت الديبل) شمال جزيرة المحرق البحرينية واحتجزت عشرين عاملاً اجنبياً كانوا يقومون بإنشاء محطة لخفر السواحل البحرينية هناك الا ان مجلس التعاون الخليجي قام بالتدخل حيث قام

ممثل دول مجلس التعاون الخليجي (السعودي) لحل هذه الازمة وتقرر الانسحاب من هذه الجزيرة[٦٥].

وتدخلت المملكة العربية السعودية حيث ادت وساطتها للافراج عن المحتجزين بعد ١٧ يوماً وواصلت وساطتها لاحتواء النزاع، وفي نفس الوقت نجحت السعودية في تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز وعضوية كل من أمير البحرين السابق الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وأمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني هدفها البحث عن حل ودي للخلاف، وفي عام ١٩٨٧ وافق الطرفان بشكل مبدئي على اطار مبادئ للحل اقترحته السعودية، والذي نص على انه اذا لم تنجح المفاوضات بين الطرفين للتوصل الى اتفاقية شاملة لتسوية النزاع يقوم الطرفان باجراء مفاوضات لاحقة لتقرير افضل السبل للوصول الى تسوية عن طريق القانون الدولي[٦٦].

وبعد فشل عدة وساطات قام بها مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، دفعت بالمجلس بتكليف المملكة العربية السعودية من جديد للسعي من اجل تلافي التصعيد في للمواقف بين البلدين، وبناء على ذلك تمكنت السعودية من اقناع البلدين بعقد اجتماع بين وزيري خارجية البلدين وبرعايتها في الرياض لبحث النزاع حول الجزر الثلاث (جزر حوار، وفشت الديبل، وقطعة جرادة) فقدمت السعودية خطة عمل لتهدئة الوضع اشتملت على الاتي[٦٧].

١. عودة الوضع الى ماكان عليه قبل الهجوم القطري على فشت الديبل في السادس والعشرين من نيسان ١٩٨٦.
٢. تعهد الجانبان بعدم اللجوء الى استخدام القوة المسلحة ما دامت المساعي مستمرة للتوصل الى حل يرضي الجانبين.
٣. تشكيل هيئة عسكرية تتولى مهمة الاشراف والرقابة لاعادة الاوضاع الى ماكانت علية قبل الهجوم.

٤. اجراء مفاوضات بين الجانبين يتم من خلالها النظر في كافة النزاعات الحدودية بين البلدين على اساس الاطار القانوني والتاريخي على ان يقدم كل طرف ما يمتلكه من وثائق واثباتات تؤكد ملكيته للمناطق موضع النزاع.

وخلال اجتماع قمة دول مجلس التعاون الخليجي في كانون الاول عام ١٩٩٠ في العاصمة القطرية استطاعت المملكة العربية السعودية ان تجمع بين وزيري خارجية قطر والبحرين ليتفقا على التوصل الى حلول اخرى لموضوع النزاع قبل اصدار محكمة العدل الدولية حكمها النهائي(٦٨).

وفعلاً تم الاتفاق على ثلاث بنود رئيسة مهدت الطريق للوصول الى حل نهائي للنزاع الحدودي بينهما وتضمن الاتفاق على مايأتي: (٦٩).

١. استمرار مساعي المملكة العربية السعودية للوساطة بين البلدين حتى ايار ١٩٩١.
٢. تأكيد الاتفاقات التي تمت بين البلدين خلال الفترة السابقة.
٣. يسمح لكلا الطرفين برفع النزاع الحدودي الى محكمة العدل الدولية.
٤. إذا تم التوصل الى حل على وفق اتفاق ثنائي يتم سحب ملف القضية من التحكيم الدولي(٧٠).

الا ان هذه الجهود المتمثلة بمجلس التعاون الخليجي ولا سيما السعودية حال دون ايجاد حل للخلاف الحدودي بين البلدين بحسب اتفاق ثنائي، ويعود ذلك الى تردي العلاقات القطرية– السعودية للاسباب الاتية:

- اعتقاد قطر بانحياز حكومة المملكة العربية السعودية الى جانب البحرين ولاسيما ان السعودية قد ارتبطت باتفاقية امنية مشتركة عام ١٩٨٢ومشاريع اقتصادية واستراتيجية.
- وجود خلاف حدودي بين قطر والسعودية حول منطقة الخفوس.

ولا بد من الاشارة الى دور جامعة الدول العربية في النزاع القطري – البحريني، اذ قام مجلس الجامعة العربية في تسوية النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي بدور محدد ويعزى ذلك الى تزمت تلك الدول في موقفها وما ابدته من اعتزاز تام

بالسيادة وحساب الربح والخسارة ولا سيما وجود النفط في الاراضي المتنازع عليها ولذلك تعاملت بحذر مع اي وساطة اذ لم تتدخل الجامعة العربية الا بعد ان اشتد النزاع بين الطرفين اذ اعلن الامين العام للجامعة استعداده للقيام بالوساطة بين الطرفين بغية تسوية النزاع، وبالطبع فشلت هذه المحاولة للحساسية الشديدة التي تعاملت بعا الدولتان(قطر والبحرين)، وهذا الموقف اعطى مؤشراً على ضعف مواقف الجامعة العربية في التدخل لفض النزاعات الحدودية بين بلدان العربية ولا سيما بلدان الخليج العربي[٧١].

وهكذا بقت النزاعات الحدودية وخاصة في منطقة الخليج الغنية بالنفط والغاز تشكل عاملاً سلبياً لا يشجع للتقارب والتكامل للأمن الخليجي وتوحيد الدول والقدرات العسكرية والامنية وهناك نزاعات حدودية بين كل دول مجلس التعاون الخليجي ابرزها النزاع القطري البحريني[٧٢].

وكعادة بريطانيا في ابقاء النزاع والتوتر في المناطق التي انسحبت منها، استمرت مشاكل الحدود العربية وخاصة مشكلة الحدود القطرية البحرينية.

المحور الثالث// موقف محكمة العدل الدولية من النزاع القطري البحريني ١٩٩١-٢٠٠١ حول جزر حوار.

شعرت الدول الخليجية قاطبة بقلق عميق بعد الاجتياح العراقي للكويت في أب ١٩٩٠ لذلك كثفت المملكة العربية السعودية من جهود الوساطة لحل النزاع القطري – البحريني حول جزر حوار لكي يتسنى لدول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الخطر العراقي ولكن تعثرت الوساطة السعودية مما ادى الى قيام قطر بتقديم طلباً منفرداً الى محكمة العدل الدولية[٧٣] في لاهاي بهولندا في الثامن من تموز عام ١٩٩١ رفعت فيه دعوى على حكومة البحرين، بشأن نزاعات معينة قائمة بينهما تتصل بالسيادة على جزر البحرين ، والحقوق السيادية في ضحال دبيال وقطعة جرادة، وتعيين حدود المناطق البحرية للدولتين[٧٤].

لكن الامر لم يكن بهذه السهولة فكان على قطر الانتظار لأكثر من عشرة اعوام وبذل الكثير من الجهود للوصول الى حل يرضي الطرفين بسبب اختلافها مع البحرين حول نقطتين اساسيتين هما[٧٥].

اولاً: رفض البحرين توجه قطر الى محكمة العدل الدولية، واصرارها على استمرار الجهود الاقليمية لحل النزاع ضمن اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما رفضت البحرين ان تكون لمحكمة العدل الدولية احقية النظر في خلافها الحدودي مع قطر، اذ طعنت في الاساس الذي استندت اليه قطر لاختصاص المحكمة مدعية ان محضر الخامس والعشرين من كانون الاول عام ١٩٩٠ لم يكن سوى تسجيل بسيط للمفاوضات تماماً مثلما يحدث في محاضر جلسات القمة وبالتالي فهو ليس ملزماً ولا يمكن الاستناد اليه لتقرير الاختصاص القضائي للمحكمة، أما اتفاقية عام ١٩٨٧ فهي لم تكن اتفاقية بالمعنى القانوني وانما هي مجموعة مذكرات رسمية ورسائل متبادلة وهي على كل حال لا تمكن قطر من التقدم بصورة منفردة من المحكمة.

ثانياً: اختلاف البلدين حول تحديد المناطق التي كانت ستنظر المحكمة فيها، فبينما استبعدت قطر قضية الزبارة[٧٦] من طلبها المنفرد المقدم الى المحكمة، اصرت البحرين على ادراجها ضمن المناطق موضع النزاع وذلك لانها كانت ارض اجدادهم ويذكر " تشارلز بلكريف" المعتمد البريطاني راوياً حديثاً عن احد الشيوخ السابقين بالبحرين قوله: لو سئلت بعد الموت لن اجاوب الا بكلمة زبارة"[٧٧].

وبعد اطلاع المحكمة على موقف البحرين عقدت المحكمة جلستها الاولى في هذا النزاع في الثاني من تشرين الاول عام ١٩٩١ وحضرها ممثلاً من قطر والبحرين وتم خلال الجلسة الاولى الاتفاق على تكريس المرافعات في البداية لمسألتين فقط هما اختصاص المحكمة بالنظر في النزاع ومقبولية الطلب واستناداً الى ذلك صدر في الحادي عشر من تشرين الاول عام ١٩٩١ امراً قرر فيه معالجة الاجراءات الخطية هاتين المسألتين اولاً ويوم العاشر من شباط ١٩٩٢ موعداً لتقديم مذكرة قطر ويوم الحادي عشر من حزيران موعداً لتقديم ومناقشة مذكرة الرد البحريني[٧٨].

وبعد النظر في المذكرتين طلبت محكمة العدل الدولية من البلدين تقديم مذكرتين اخرتين فيهما توضيح اكثر حول وجهة نظر كل منهما، وحددت يوم الثالث والعشرين من ايلول ١٩٩٢ موعداً لتقديم المذكرة القطرية والتاسع والعشرين منه موعداً لتقديم المذكرة البحرينية، واستمرت المحكمة في دراسة القضية فعقدت جلستين لهذا الشأن في الثامن والعشرين من شباط والحادي عشر من اذار ١٩٩٤، طرح خلالهما اعضاء المحكمة عدة اسئلة على ممثلي طرفي النزاع، وفي ختام الجلسة الثانية، اعلنت المحكمة ان الاجراءات الشفوية قد انتهت وانها ستصدر حكمها في وقت لاحق[٧٩].

وفي الاول من تموز عام ١٩٩٤ وفي جلسة علنية اصدرت المحكمة حكمها الذي اعلنت فيه[٨٠].

١. ان الرسالتين المتبادلتين بين ملك المملكة العربية السعودية وامير البحرين المؤرختين ١٩و٢٦ كانون الاول ١٩٨٧ والرسالتين المتبادلتين بين ملك السعودية وامير قطر المؤرختين ١٩و٢١ كانون الاول ١٩٨٧ وان الوثيقة المعنونة "الوقائع" التي وقعتها في الدوحة في ٢٥ كانون الاول ١٩٩٠ وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية هي اتفاقيات دولية ترتب حقوقاً للطرفين وواجبات عليهم .
٢. ان الطرفين تعهدا بموجب احكام تلك الاتفاقيات بأن يعرضا على المحكمة النزاع القائم بينهما برمته على النحو المحدد في الصيغة البحرينية وهو ينص على ((**يطلب الطرفان من محكمة العدل الدولية ان تقرر أياً من الامور المتعلقة بالحقوق القانونية او المصالح الاخرى التي قد تكون مختلفاً عليها بين الدولتين وعليه يتم رسم خط حدود بحري موحد بين المناطق البحرية التي تعلو قاع البحر لكل منهما).**

٣. قررت المحكمة بعد ان لاحظت ان المعروض امامها هو مجرد طلب من قطر يبين المطالب المحددة لتلك الدولة فيما يخص ذلك النص، ان تمنح الطرفين فرصة عرض النزاع برمته على المحكمة.

٤. اصدرت محكمة العدل الدولية في تموز عام ١٩٩٤ حكماً حول النزاع القائم بشأن اختصاصها وقبولها النظر في قضية تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية بين الدولتين، حيث قبلت المحكمة الصيغة البحرينية المطالبة بالنظر في جميع نقاط النزاع التي اصبح عددها خمس وهي: جزر حوار، وفشت الديبل وعين جرادة، وخطوط اساس الارخبيل، والزبارة، هيرات اللؤلؤ ومصائد الاسماك.

٥. حددت المحكمة الثلاثون من تشرين الثاني ١٩٩٤ موعداً نهائياً لقيام الطرفين معاً او على انفراد باتخاذ اجراء تحقيقياً لعرض خلافهما بتبعية جزر حوار والاحتفاظ بأي مسائل اخرى لحين صدور قرار لاحق.

وبعد ان قدمت قطر والبحرين وثيقة حول القضية اصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ الخامس عشر من شباط عام ١٩٩٥ حكمها بالاختصاص في النظر والفصل في النزاع الحدودي بينهما بعد ان رفضت نهائياً الطلب القطري المنفرد[٨١] ورأت المحكمة بأغلبية عشرة اصوات في مقابل خمسة ان لها اختصاصاً للنظر في النزاع المحال اليها بين قطر والبحرين والحكم فيه وان الطلب الذي تقدمت به قطر في الثلاثون من تشرين الثاني ١٩٩٤ مقبول[٨٢].

قامت المحكمة بعد التثبت من الآراء التي اعربت عنها قطر وبعد ان اعطت البحرين فرصة للأعراب عن آرائها، بتحديد يوم ٢٩ شباط ١٩٩٦ باعتباره موعداً نهائياً لا يداع كل من الطرفين مذكرة بشأن موضوع القضية، وبناء على طلب البحرين وبعد التثبت من اراء قطر قررت المحكمة بأمر صادر في الاول من شباط ١٩٩٦ تمديد هذه المهلة الزمنية حتى الثلاثون من ايلول ١٩٩٦[٨٣].

قدمت البحرين في الخامس والعشرون من ايلول عام ١٩٩٦ طعناً رسمياً في صحة الوثائق والمستندات التي قدمتها قطر الى محكمة العدل الدولية وعددها ٨١ وثيقة من حيث نوع الاختام والاحبار والاوراق المستخدمة التي الحقت بالمرافعات المكتوبة التي قدمتها قطروادعت البحرين ان استخدام قطر لوثائق مزورة يثير صعوبات اجرائية من شأنها ان تؤثر في سير القضية.

سجلت المحكمة في السابع عشر من شباط عام ١٩٩٩ تخلي قطر عن الوثائق التي طعنت البحرين في صحتها اذ اكدت قطر ان مطالبها في المناطق الحدودية مع البحرين لا تستند الى تلك الوثائق، واوضحت قطر في تقريرها الذي صاحبته بشهادات اربع خبراء ان هناك اراء مختلفة حول صحة الوثائق ليس بين الطرفين فحسب وانما بين الخبراء القطريين انفسهم، وان قرارها بعدم الاعتماد على تلك الوثائق لكي تتمكن المحكمة من معالجة وقائع القضية من دون اي تعقيدات اجرائية اخرى[٨٤].

ولمحاولة انهاء النزاع شكلت لجنة مشتركة في اذار عام ٢٠٠٠ بين البلدين وقام البلدان بتسمية سفيرين لهما في ظل المحكمة الدولية، واقترحت البحرين بتشكيل لجنة مشتركة من اجل تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية، وفي السادس عشر من اذار عام ٢٠٠١ اصدرت محكمة العدل الدولية قرارها النهائي[٨٥] وتلاه رئيسها الفرنسي القاضي جيلبار غيوم ويعد حكم المحكمة نهائياً ولا يمكن استئنافه وهو ملزم للطرفين حيث كان القرار بأغلبية ١٢ صوتاً مقابل ٥ اصوات سيادة البحرين على (جزر حوار) وبالإجماع سيادة قطر على منطقة الزبارة[٨٦] واعطاء دولة قطر الجزر الاخرى الباقية من جهة (فشل الديبل) وكذلك قررت المحكمة بالأجماع حق السفن القطرية بالمرور في المياه الاقليمية البحرينية التي تفصل جزر حوار عن الجزر البحرينية الاخرى على وفق قواعد القانون الدولي، وبأغلبية ١٣ صوتاً مقابل اربعة اصوات سيادة قطر على جزيرة جنان وحد جنان، وبأغلبية ١٤ صوتاً مقابل ٥ اصوات سيادة البحرين على قطعة جرادة، وكذلك قررت المحكمة بأغلبية ١٣ قاضياً

مقابل ٤ قضاة ان خط الحدود البحرية الوحيد الذي يحدد المناطق البحرية المتعددة لقطر والبحرين سيتم ترسيمه على وفق الفقرة ٢٥٠ من نص الحكم(٨٧)، وبهذا التقسيم حصلت دولة قطر على حقول الشمال في الغاز الطبيعي وانتهت بذلك اية مطالبات بحرينية ولكن ايضاً حصلت البحرين على بعض المكاسب يمكن التوصل لها في المياه الاقليمية (٨٨).

الا ان ردود الافعال القطرية والبحرينية تباينت حول قرار محكمة العدل الدولية القاضي بترسيم الحدود بينهما، اذ اعلنت قطر عدم رضاها بقرار محكمة العدل الدولية ولكنها عدت النزاع الحدودي مع البحرين منتهياً عقب صدور الحكم، واشارت قطر الى مدى تأثرها بقرار ضم جزر حوار الى البحرين اذ اكد امير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في خطاب القاه في الدوحة فور صدور الحكم بأن قرار المحكمة بضم جزر حوار للبحرين لم يكن بالامر الهين على نفوسنا، ذلك ان لتلك الجزر في وجدان شعبنا مكانة كبرى، تستمد جذورها من تاريخ هذا الوطن، وحرص ابنائه على الارتباط بكل ذرة من ترابه(٨٩).

اما البحرين فقد رحبت رسمياً بقرار المحكمة وعدت قرار المحكمة نصراً تاريخياً وقدمت شكرها الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، ودعت الى الاسراع في تنفيذ الاجراءات اللازمة لتطبيق قرار محكمة العدل الدولية من خلال تشكيل لجنة عليا مشتركة على جانبي الحدود لتكون انموذجاً للبناء المشترك بين البلدين وفي مقدمتها مشروع الجسر الذي يربط قطر والبحرين(٩٠).

وفي الثامن عشر من تموز زار حاكم البحرين جزر حوار لأول مره منذ صدور الحكم ودعا مواطنيه الى زيارة الجزر باعتبارها جزء من التراب البحريني، وقامت البحرين بتنفيذ مشاريع تطويرية فيها على الجانبين السياحي والعمراني(٩١).

اما بالنسبة الى ردود الافعال الخليجية والعربية والدولية، فعلى الصعيد الخليجي، فقد اعرب الامين العام لمجلس التعاون الخليجي، الشيخ جميل الحجيلان، عن امله في ان يسهم الحكم النهائي، الذي صدر عن المحكمة من تعزيز مسيرة

مجلس التعاون لما فيه من خير شعوبه وشعوب المنطقة في تصريح صحفي من مكتبه في مقر الامانة العامة للمجلس في الرياض وقال" **إن كل من استمع الى الخطابين اللذين وجههما الشيخ حمد بن عبسى آل خليفة، امير دولة البحرين؛ والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، قد غمرته مشاعر الارتياح لتوافق القيادات في البلدين الشقيقين، على امرين مهمين. همه: إغلاق ملف هذا النزاع، واعتباره حدثاً من الماضي؛ وعزمهما على ان يجعلا من قار المحكمة الدولية منطلقاً بالعلاقات الدولية بين البلدين**[٩٢].

اما السعودية فقد رحبت من خلال مصدر رسمي عن الارتياح الكبير في المملكة لانتهاء ملف النزاع الحدودي بين قطر والبحرين مؤكداً ان انهاء النزاع على هذا النحو يعطي دفعة قوية لمسيرة التعاون والتكامل لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل المشترك على نحو عام، ودولة الكويت رحبت ايضاً بالقرار عبر نائب رئيس الوزراء وزير خارجية الشيخ صباح الاحمد الصباح، وامل ان يكون القرار في مصلحة البلدين والعلاقات الخليجية وكان الشيخ جابر بن الاحمد الصباح امير دولة الكويت قد وجه برقيتي تهنئة الى اميري قطر والبحرين، اكد فيهما ان " **الحكم لايمثل ربحاً ام خسارة لطرف دون الاخر؛ وانما يعد انتصاراً للجميع؛ ويضيف لبنة جديدة الى بناء العلاقات التاريخية القائمة بين دول مجلس التعاون ويسهم في تحقيق الامن والاستقرار وتعزيزهما في ربوع المنطقة**[٩٣].

في حين جاء موقف دولة الامارات العربية المتحدة عن طريق نائب رئيس مجلس الوزراء الاماراتي لشيخ سلطان بن زايد آل نهيان عن ترحيبه بقرار المحكمة مؤكداً بانه يشكل حدثاً تاريخياً وانجازاً يعكس حكمة حكومتي البلدين.

وعلى الصعيد العربي فقد هنأ الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الاردني الملك عبد الله الثاني اميري قطر والبحرين في اتصالات هاتفية . فيما رحبت الجمهورية اليمنية بقبول دولتي قطر والبحرين المشترك بحكم لاهاي والتزامها المشترك به.

اما على الصعيد الدولي فقد لقي حكم محكمة العدل الدولية الخاص بترسيم الحدود بين قطر والبحرين ترحيباً كبيراً من الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية اذ بادر الرئيس الامريكي باتصال الهاتفي بأميري البلدين مهنئاً بانتهاء النزاع بينهما، اما المانيا فقد اعرب رئيس بعثاتها الدبلوماسية المعتمدة في المنامة يتقدمهم السفير الالماني، عميد السلك الدبلوماسي، عند استقبال امير البحرين لهم عن تهانيهم على قرار المحكمة ؛ كما هنأت باريس قطر والبحرين معبرة عن سرورها لإعلانهما تصميمها على تنفيذ قار المحكمة وكذلك اصدرت بريطانيا بياناً هنأت فيه قيادتي البلدين بالحنكة السياسية التي ابدتاها إزاء تسوية النزاع الحدودي مؤكدة تطلع الحكومة البريطانية الى تنفيذ البلدين الحكم وتطوير علاقات وثيقة بينهما وتمثلت الرؤية الدولية بما يأتي(٩٤).

- عزز انهاء النزاع الحدودي بين قطر والبحرين دور الهيئات الدولية في انهاء وتسوية النزاعات بين الدول.
- وجود قناعة دولية بان حل النزاع بين قطر والبحرين سيمنح فرصة للتقارب بين البلدين ويسهم بالتالي في استقرار منطقة الخليج العربي ذات الاهمية الاستراتجية والاقتصادية والسياسية.
- وجود تطلع دولي لتنفيذ البلدين لقرار محكمة العدل الدولية ليكونا مثالاً يحتذى به دولياً.

وهكذا يعتبر النزاع الحدودي بين قطر والبحرين أطول قضية نظرت فيها محكمة العدل الدولية منذ انشائها، اذ اشترك في الحكم خمسة عشر قاضيا واستغرق النطق به اكثر من ساعتين، امام وفد الدولتين وهيئة الدفاع وعدد غير قليل من الصحفيين وبالتالي وافق البلدان على هذا الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية في هولندا، واعادة العلاقات الى اوضاعها على الصعيد الدبلوماسي ثم السياسي والاقتصادي وانتهى النزاع القطري البحريني حول جزر حوار بالطرق السلمية لا بالطرق العسكرية.

الخاتمة

١- ان البحرين كانت متيقنة بعائديه جزر حوار لها، وذلك لان اغلب المبادرات كانت تأتي من قطر وربما لشعورها بأن البحرين احق منها في ملكية الجزر، لذلك غالباً ما تدخل في مفاوضات تحاول من خلالها اكتساب الحق في امتلاكها، وكيف تكون صاحبة حق وتقدم اغراءات ومشاريع اقتصادية للبحرين .

٢- جاء اكتشاف النفط في المنطقة ليشكل عاملاً جديداً للاطماع البريطانية بشكل خاص والاوربية بشكل عام ولهذا نجد ان جميع امارات الخليج العربي قد كبلتها بريطانيا بالتزامات غير شرعية تحرم عليها حق البحث والتنقيب عن النفط واستغلاله الا بأذن منها، وكان المقيم السياسي البريطاني في البحرين ووكلاءه في امارة قطر يتولون هذه المهمة، وانطلاقاً من ذلك كان النفط احد الاسباب الفعالة في بلورة النزاع الحدودي بين قطر والبحرين بسبب قيام كل من شيخ قطر وشيخ البحرين بمنح امتيازات النفطية في بلادهم الى الشركات الاجنبية البريطانية فقد كانت الشركات النفطية ومن وراءها مصالح الدول الاستعمارية هي المحرك الاساس الذي اثار مشاكل الحدود وزاد من تعقيدها بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن من الارض للتنقيب.

٣- لقد حاول الطرفان المتنازعان تسوية النزاع الذي اخذ يشكل خطراً على استقرار المنطقة من كافة النواحي لذا جاءت الوساطة السعودية والتي اصطدمت باختلاف وتباين المصالح والاهداف التي عرقلة عملية التسوية،

٤-ارتبط موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من قضية النزاع بجانبين: الأول المتمثل في عدم وجود أية آلية مؤسسية ذات مصداقية وفعالية لحل النزاعات بالطرق السلمية، أما الجانب الثاني فيرتبط بالأصل التاريخي للمشكلة والمتمثل بعدم وجود وثائق وحدود سياسية قاطعة بين الطرفين.

٥-ان النزاعات الحدودية تعد من الامور المستعصية على كل الأطراف فضلاً عن ذلك ظلت كل من الدولتين متمسكة بموقفها في شأن ادعاء السيادة على المناطق

المتنازع عليها وقد استمر هذا الوضع على الرغم من إتمام الانسحاب البريطاني في أوائل السبعينات.

٦-تعد مشكلة الحدود القطرية – البحرينية من اهم المشكلات الحدودية اذ دخلت فيها متغيرات اساسية خلقت صعوبات وضعت في طريق حل ا لمشكلة وابرزها المتغير القبلي المترسخ في ذهنية هذه الانظمة ولا يمكن ان تغادرها بسهولة بل انها تعتبر اي حل يمس بالقبيلة يعني المساس بالكرامة اما المتغير الثاني فهو العامل الاقتصادي وتحديدا عندما تكون الارض المختلف عليها غنية بالنفط حتى ولو كانت بسيطة تجعل المشكلة معقدة .

٧-ان النزاع البحراني- القطري لا يشكل خلافاً حدودياً بالمعنى الدقيق المتعارف عليه في فقه القانون الدولي، وانما هو خلاف إقليمي، إذ إن جوهره لايتعلق بشأن مسار خط الحدود المشترك بينهما، وانما يتعلق بتمسك كل واحد منهما بأحقيته هو – وليس الطرف الاخر في السيادة على مجموعة من الجزر والتوابع وهذا يجعلنا في مواجهة نزاع إقليمي وليس خلاف حدود اما الملاحظة الثانية فتكمن في كلتا الدولتين قطر- والبحرين موقف، احداهما في مواجهة الأخرى بالرجوع الى فكرة الحقوق التاريخية، للتوكيد على مشروعية مطالبها في المناطق المختلف عليها وكما معلوم ان فكرة الحقوق التاريخية لم يعد من الممكن التمسك بها او الارتكاز عليها في خلافات الحدود؛ لان التذرع بهذه الفكرة سيقود الى نتائج وصراعات يمكن ان يتسع نطاقها؛ لتشمل الكثير من دول العالم ولاسيما الدول حديثة العهد بالاستقلال التي ورثت حدودها من عصر السيطرة الاستعمارية ، فضلاً عن ذلك فان النزاع القطري- البحريني قد تزامن بدايته مع انبثاق مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م .

الهوامش والمصادر

(١) جزر حوار: وهي عبارة عن ارخبيل مؤلف من ١٦ جزيرة اغلبها جرداء وغير مسكونة وجزر حوار هي اكبر هذه الجزر اما الجزر الباقية فهي الوقارة وسواد الجنوبي بو سعدة وجرادة وفشل الديبل والجبة وتقع جميعها الى الساحل الغربي من شبة جزيرة قطر اذ هي اقرب جغرافياً الى قطر من البحرين اذ تبعد ميل واحد فقط عن قطر وتبلغ مساحتها حوالي ١٥,٩٦ ميلا مربع وتضم بدورها عدد من النتوءات الصخرية، اما اسم حوار يرجع في معناه الى الجمل الصغير وهي جزر بركانية لا تصلح للزراعة ولها ١٦ قمة للمزيد ينظر المصدر: حسن احمد المعموري، العلاقات القطرية –البحرينية ١٩٣٦–١٩٨١،مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية؛ محمد عبد الله ذياب، دولة قطر دراسة لظروف البيئة الطبيعية وعلاقاتها، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ص٧٧٩.

(٢) حسن احمد ابراهيم المعموري، المصدر نفسه، ص١٦٧.

(٣) حمد بن عيسى ال خليفة: ولد عام ١٨٧٢ في مدينة المحرق، عرف بذكائه وحكمته واشتهر بكرمه وهمته العالية وكان والده قد عهد بتربيته الى اجل العلماء فتخرج على أيديهم مؤدبا سديد الرأي، واشتهر بالشجاعة والفروسية تولى الحكم عام ١٩٢٣ وفي عهده بدأ التنقيب عن النفط فتأسست شركة لاستخراجه وتصديره فدرت على البلاد خيرات أدت الى عمرانها وشيد الشيخ حمد قصر القضيبية والذي يعرف بالقصر القديم ،توفي عام ١٩٤٢ ودفن في مقبرة الرفاع، ينظر٠علي ابا حسين،مسيرة الخير والعطاء،ص١٨؛ سوسن جبار عبد الرحمن، تطور الحركة السياسية في البحرين ١٩٩٢–٢٠٠٢، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد (١٣)، العدد(٢)، لسنة ٢٠١٤، ص٨٠١.

(٤) تشارلز بلكريف: ولد في سويسرا عام ١٨٩٤، تلقى تعليمه العالي في كلية (بدفورد ولتكن) بجامعة اكسفورد التحق بالجيش البريطاني في السودان وعمل في مصر وفلسطين لمدة عامين، عام ١٩٥٢ استجاب لاعلان نشرته حكومه البحرين في جريدة التايمز البريطانية، وبناء عليه تقدم الى وظيفة المستشار وبذلك اصبح اول مستشار بريطاني لحكومة البحرين منذ عام ١٩٢٦ وباشر فيها كمستشار مالي اول الامر ثم اصبح مستشار سياسي واقتصادي وعسكري وقضائي وقد ظل في منصبه حتى عام ١٩٥٧، توفي في عام ١٩٦٩ في بريطانيا. للمزيد من التفاصيل ينظر المصدر: مي محمد الخليفة، تشارلز

بلكريف–السيرة والمذكرات(١٩٢٩–١٩٥٧)،ط١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.

(٥)حيدر لازم عزيز، النزاع الحدودي بين قطر والبحرين دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الاداب، ٢٠٠٢، ص٦٢.

(٦) كان عيسى بن علي حاكماً على البحرين منذ العام1869 ، وتميزت سنوات حكمه بشكل عام بالظلم ونهب أراضي الفلاحين وتسلط أفراد الأسرة الحاكمة إذ لم يكن هناك حكومة مركزية ، وهو ما أدى إلى عزله من قبل الإنجليز عام 1923 ، للمزيد من التفاصيل ينظر المصدر: سعيد الشهابي ، البحرين قراءة في الوثائق البريطانية، ١٩٢٠–١٩٧١، ص٤.

(٧) اراء جميل صالح العكيلي ، التطورات السياسية والاقتصادية في البحرين ١٩٢٣–١٩٤٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية – ابن رشد ، ٢٠٠٤ ، ص٢٢١.

(٨) عبد الله بن قاسم ال ثاني ، تولى الحكم بعد وفاة والده عام ١٩١٣، عرف بحكمه واتزانه ، احبه شعبه ، لقب من قبل بريطانيا (الصديق السامي لامبراطورية الهند)، للمزيد ينظر: جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٩١٤ – ١٩٤٩) ، ص٢٧٢. والجدير بالذكر انه ترجع اسرة ال ثاني الى فرع من قبيلة الوهبه. والتي هي في الاصل من تميم وقد هاجروا الى قطر من بلدة اشيقر في اقليم الوشم بنجد وذلك في اوائل القرن الثامن عشر الميلادي الثاني عشر الهجري واستقروا اول الامر في الرويس ثم الزبارة وانتهى بهم المطاف الى الدوحة حيث انتقلت اليهم زعامتها بعد مقتل عيسى بن طريف وكان وصولهم للسلطة نتيجة لمركزهم المالي الذي تكون من انشغالهم بتجارة اللؤلؤ. للمزيد من التفاصيل ينظر المصدر: عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، التطور السياسي للبحرين، ١٨٠٠–١٨٩٢،د.م، د.ت، ص٢١٧.

(٩) وداد خضير حسين الشتيوي، مجلة الخليج العربي، العدد (١–٢)، مجلد ٣٣، ٢٠٠٤، ص١١.

(١٠) حيدر لازم، المصدر السابق، ص٦٧.

(١١) حسين علي حسين الساعدي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في قطر ١٩٨٠–١٩٩٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية–اتحاد المؤرخين العرب– معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٥، ص١٤٧–١٥٠؛ اراء جميل، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(١٢) عبد العزيز محمد المنصور، المصدر السابق، ص١٥٤.

(١٣) نوال عبد الكاظم خفي البدري، دور تشارلز بلكريف في البحرين بين عامي ١٩٢٦-١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الاداب، ٢٠١٠، ١٥٣.

(١٤) مصطفى عبد القادر النجار، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر،معهد البحوث والدراسات العربية، د.ت، ص٦٣.

(١٥) مجموعة مؤلفين، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث،ط١، دار الوراق للنشر، ٢٠٠٨، ص٢٤٠.

(١٦) فشت الديبل: كلمة معربة عن الانكليزية منDeep وتعني العمق وwell وتعني البئر، فالديبل اذن البئر العميق، اما الفشت فهو الضحضاح او المياه الضحلة، اما قطعة جرادة فهي جزيرة صغيرة شرق جزيرة سترة : علي ابا حسين، ارخبيل البحرين في الوثائق التاريخية، مجلة الوثيقة، العدد ٢٩، ١٩٩٦، ص١٥.

(١٧) مصدر انكليزي.

(١٨) حيدر لازم، المصدر السابق، ص٧٠.

(١٩) اراء جميل، المصدر السابق، ص٢٢٤.

(٢٠) المصدر نفسة، ص٢٢٤.

(٢١) حسن احمد ابراهيم المعموري، سياسة البحرين الخليجية ١٩٧١-١٩٨١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، كلية التربية، ٢٠١٢، ص١٦٧؛ ناظم عبد الواحد جاسور ، المصدر السابق ، ص١١٣.

(٢٢) عبد العزيز محمد المنصور ، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩ ، ص١٥٤.

(٢٣) وداد خضير الشتيوي، المصدر السابق، ص١٤.

(٢٤) لم تكن لدول الخليج العربي حدود سياسية قبل اكتشاف النفط اذ كانت لكل قبيلة من القبائل الكبرى مايعرف الديرة(وهي المنطقة المخصصة لرعي حيواناتها)، حيث لم تكن حدوداً صارمة لا يمكن تجاوزها كالحدود السياسية اذ يحث احياناً ان القبيلة تترك ديرتها الى ديرة اخرى حيث يوجد رعي افضل الا انها تعود ثانية كما انها قد تسمح لبعض القبائل الاخرى مشاركتها في ديرتها، الا ان بعد اكتشاف النفط وحرص كل امارة ودولة على اكتشاف اكبر مساحة ممكنة من الاراضي لنفسها. ظهر العديد من المشكلات والنزاعات حول الحدود السياسية ومن بينها مشكلة النزاع القطري البحريني. للمزيد ينظر المصدر: محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الادرن، ٢٠٠٣، ص٢٧١.

(٢٥) ترجمة لرسالة من شيخ قطر الى المعتمد السياسي في البحرين في الرابع والعشرين من اذار ١٩٣٩. نقلاً من المصدر وداد خضير الشتيوي.

(٢٦) يبظر ملحق رقم (١) وثائق تحمل تواقيع بعض سكان حوار تؤكد تبعية جزهم الى قطر المصدر:احمد الصيفي، قطر في وثائق الارشيف البريطاني، مركز الراية، القاهرة، ١٩٩٢.

(٢٧) اراء جميل صالح العكيلي، المصدر السابق، ص٢٢٧؛ وداد الشتيوي، مصدر سابق، ص١٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٢٢٧.

(٢٩) حيدر لازم، المصدر السابق، ص٧٨.

(30)Arabian Boundaries Vol. 10 No . C/266-1-a/29, Letter from pol tical agent Bahrain to Bushire, 22 Aprl 1939, P: 520.

(٣١) حيدر لازم عزيز، المصدر نفسه، ص٧٩.

(٣٢) عبد العزيز، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٣٣) حيدر لازم، المصدر نفسه، ص٨٢.

(٣٤) محمد ثامر السعدون ، النزاع الحدودي بين قطر والبحرين دراسة في ضوء القانون الدولي العام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص١٦.

(٣٥) تسمى فشت جرادة اة قطعة جرادة ، تبلغ مساحتها ١ كم٢ ، وهي متاخمة لحقل الشمال القطري وتبين انها تحتضن ثالث مخزون عالمي للغاز الطبيعي ويقال انها عائمة على بحر من النفط والغاز الطبيعي للمزيد من التفاصيل ينظر : موسوعة مقاتل من الصحراء، الجزء الاول، على الموقع www.Moqatel.com.

(٣٦) محمد ابو الفضل المصدر السابق ، ص٢٢٨.

(٣٧) عماد جاسم حسن الموسوي، العلاقات البحرينية الخليجية ١٩٧١-١٩٨١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية التربية، ٢٠٠٩، ص٣٠.

(٣٨) أن فكرة الاتحاد بين أمارات الخليج تعود إلى ثلاثينيات القرن الحالي عندما بدأت بريطانيا التفكير بتوحيد أمارات ساحل عمان بجعلها وحدة سياسية كبيرة بهدف ضمان الاستقرار دون المساس بنفوذها في المنطقة ففي هذه المدة التي فكرت فيها بريطانيا بإنشاء

هذا الاتحاد كانت قد عمت الحركات الإصلاحية في البحرين و دبي كما شهدت دخول المصالح الأمريكية وحصولها على امتيازات تنقيب النفط في السعودية و البحرين غير أن قيام الحرب العالمية الثانية حال دون اتخاذ الخطوات العملية الضرورية لتنفيذ تلك الفكرة وفي عام ١٩٥٢ تبلورت الفكرة في أول تطبيق عملي لها تمثل في إنشاء مجلس استشاري تحت إشراف بريطانيا يضم حكام الأمارات السبع (الفجيرة ،الشارقة،رأس الخيمة ،ام القوين،عجمان ،ابوظبي،دبي) وحاولت بريطانيا التعامل مع هذه الامارت عن طريق هذا المجلس الذي يجتمع مرتين في السنة لكن المحاولة لم تسفر عن نجاح فعمدت الى حث ابو ظبي و دبي إلى الانضمام لحلف بغداد عام ١٩٥٥ إلا أن هذه المحاولة كان مصيرها الفشل وكذلك ظهرت الفكرة مرة أخرى عام ١٩٦٤ عندما اقر مؤتمر القمة العربي في القاهرة بشأن تحقيق وجود للجامعة العربية من خلال أنشاء صندوق للتنمية يشارك فيه (العراق،مصر،السعودية) بقصد اجتذاب هذه الأمارات إلى حركة التجمع العربي وعارضت بريطانيا إنشاؤه ورأت في ذلك أضعاف لمركزها الا ان بريطانيا عملت على إفشال مساعي الجامعة فعقدت اجتماع في ١ آذار ١٩٦٥ بواسطة مقيمها السياسي في الخليج مع حكام الأمارات السبع و حاكمي البحرين وقطر في دبي وكان الغرض منه توفير التمويل اللازم لتنمية إمارات الخليج من خلال إنشاء مكتب التطوير ينبثق منه صندوق للتنمية تحت الإشراف البريطاني وقد استجاب لهذا المشروع كل من البحرين وقطر اذ أسهمت البحرين ب(٤٠) ألف جنيه استرليني نقلا من المصدر: سولين جبار حسين، موقف البحرين من القضايا العربية ١٩٤٨-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الانسانية، ص١٦٩.

(٣٩) وحيد رأفت ، انهيار الاتحاد التساعي للامارات العربية في الخليج العربي ، القانون الدولي (مجلة)، العدد ٢٨ ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص٣٣٤-٣٣٥.

(٤٠) والجدير بالذكر ان انه كان هناك تحرك امريكي في مسألة الاستقلال، وذلك لانها كانت تريد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي من اجل اقامة علاقات دبلوماسية في حالة اعلان استقلال تلك الدول لذا اوصت الامين العام للامم المتحدة بالموافقة على استقلال اكبر دول الخليج العربي كما ذكرت الوثيقة الامريكية، وهي قطر والبحرين واقامة العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول. كرار طالب جواد الحميري، المعارضة الوطنية في

البحرين ١٩٧١-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٦، ص٦١.

(٤١) وداد الشتيوي، المصدر السابق، ص٢٣.

(٤٢) ضاري رشيد السامرائي، مستقبل الخليج العربي في ضوء قانون البحار الدولي الجديد، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد، ١٩٩٠، ص٩٨.

(٤٣) في ١٤ آب ١٩٧١اعلن استقلال البحرين بعد صدور بيان رسمي بذلك جاء فيه ((ان البحرين ،الدولة العربية المسلمة التي تؤمن بالوحدة العربية كضرورة قومية ملحة يفرض عليها التاريخ والدين واللغة والثقافة والمصير المشترك ٠٠٠)) وتحددت علاقتها مع الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية بالالتزام بجميع اتفاقياتها وتعهداتها العربية والدولية ضمن مبادئ و أحكام القانون الدولي والالتزام بميثاق الجامعة العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة والإيمان الكامل بحقوق شعب فلسطين العربي في استرجاع أراضيه المغتصبة كما أكدت على تأييدها ومساندتها لدول المواجهة العربية في استرجاع أراضيها المحتلة ٠الوثائق العربية لعام ١٩٧١، بيان استقلال البحرين كما أذاعه الشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس الدولة، ص٣١٢ ؛ والجدير بالذكر انه في اليوم الثاني لاستقلال دولة البحرين في ١٥ آب ١٩٧١ صدر مراسيم أميرية تقضي بتبديل لقب حاكم البحرين الى (أمير دولة البحرين) وتبديل اسم مجلس الدولة إلى (مجلس الوزراء) وفي ضوء ذلك انشأ أول مجلس للوزراء في تاريخ البحرين عام ١٩٧١ وأصبحت البحرين دولة مستقلة ذات سيادة واعترفت بها الدول الأخرى،حوراء رشيد مهدي الياسري، النظام السياسي في البحرين(دراسة في الأوضاع السياسية المعاصرة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،٢٠١٣،ص٢٣ ؛ عماد جاسم حسن الموسوي، التحديث السياسي والاقتصادي في البحرين ١٩٧١. ١٩٨١ ، مجلة الوثيقة،مركز الوثائق التاريخية البحرين،العدد ٥٩،السنة الثلاثون، ٢٠١١، ص٢٣١ ٠

(٤٤) مجلس التعاون الخليجي: يقصد بدول مجلس التعاون الخليجي الدول الستة التي وافقت على البيان الختامي لاجتماع الرياض في ٤ شباط ١٩٨١ بإنشاء مجلس للتعاون والتنسيق في كافة المجالات وهي (دولة الإمارات العربية المتحدة،البحرين،المملكة العربية السعودية،سلطنة عمان،دولة قطر،الكويت)،حيث عقد ملوك وامراء دول الخليج العربي اول اجتماع لهم في ٢٥ ايار، واتخذوا قراراً تاريخياً وقعه الرؤساء في ابو ظبي وهي وثيقة قيام

مجلس التعاون الخليجي واقروا ورقة عمل تحدد العمل الخليجي المشترك ٧ لجان وزارية وصدره بيان ختامي في ٢٦ ايار حدد الوجه الخارجي للمجلس وجاء الهدف الاساس للعمل الخليجي المشترك، للمزيد ينظر: المصدر مفيد الزيدي، تاريخ قطر المعاصر١٩١٣-٢٠٠٨، دار المناهج للنشر والتوزيع، د.ت، ص٨٢؛ بدرية عبد الله ألعوضي، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية،الكويت،١٩٨٥،ص٥٣

(٤٥) والجدير بالذكر ان السعودية بدأت تتحرك لحسم الموضوع كونها الدولة المتزعمة لدول الخليج العربي وذات ثقل سياسي في المنطقة فضلا عن انها بدأت تمارس حقها السياسي للضغط على كلتا الإمارتين ، كونها كانت ترتبط معهما بعلاقات خاصة ، لقيامها سابقا بدور فعال في استقلال البحرين وارتباطاتها المذهبية مع حكام قطر. الانوار (جريدة) ، العدد ٧٠٠٢، ٢٠نيسان، بيروت، ١٩٨١.

(٤٦) فيصل بن عبد العزيز ال سعود:. ولد في ١٤ نيسان ١٩٠٦ في الرياض شارك في سن مبكرة في الأحداث و المعارك التي واكبت نشوء المملكة ففي عام ١٩٢٧ بعثه والده لينوب عنه في المباحثات مع بريطانيا التي انتهت بتوقيع معاهدة جدة عام ١٩٢٧ وترأس مؤتمر الدول غير المنحازة في مصر عام ١٩٦٤ وفي ١٩٦٤/١١/٣ أصبح فيصل بن عبد العزيز ملكاً على المملكة العربية السعودية ،اغتاله احد أفراد عائلته عام ١٩٧٥ ٠للمزيد ينظر:عبد الرحمن بن عبد العزيز بن سليمان الحصين، فيصل بن عبد العزيز آل سعود وجهوده في القضايا العربية والإسلامية (١٩٠٦. ١٩٧٥)، الرياض،٢٠٠١.

(٤٧) البريمي : سميت بهذا الاسم نسبة الى تاجر كان يقيم فيها يدعى بريمي ، وهي واحة كبيرة تحنوي على ثمان قرى وبعض الباستين ، منها هيلي ، القطارة، القيمي، المعترض ، العين ، صعدا ، حماسا. وتعتبر من المشاكل الحدودية الكبيرة بين السعودية ، قطر وابو ظبي، للمزيد ينظر: محمود بهجت سنان ، ابو ظبي واتحاد الامارات العربية ومشكلة البريمي، ط١ ، مطبعة دار البصري ،(بغداد ، ١٩٦٩)، ص١٨٨-١٩٤.

(٤٨) مشكلة البريمي: لقد برزت مشكلة البريمي في عام ١٩٤٩ عندما ادعت المملكة العربية السيادة على الجزء الاكبر من الاراضي الواقعة بين قاعدة شبه جزيرة قطر والركن الجنوبي الشرقي من الخليج. للمزيد عن المشكلة ينظر المصدر: محمود شاكر، المصدر السابق، ص٨٧٢.

(٤٩) وداد خضير حسين الشتيوي ، فصول في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، مؤسسة السياب (لندن)، ٢٠١٤، ص٣٠٤.

(٥٠) بعد استقلال كل من البحرين وقطر صدر مرسوماً في كل منهما يقضي باعتماد لقب (أمير دولة قطر بالنسبة الى قطر بدلاً من تعبير (حاكم قطر) وكذلك بالنسبة للبحرين ، ينظر: حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديث، بيروت، ١٩٧٣، ص٧٥.

(٥١) خليفة بن حمد ال ثاني : ولد في الريان عام ١٩٣٢ وفي الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٧٢ تقلد الحكم في البلاد ، فشرع في عملية اعادة تنظيم الحكومة ، وكان اول عمل قام به في هذا الاتجاه هو تعيين وزير للخارجية –ومستشار للأمير لشؤون البلاد اليومية ، في ١٩ نيسان ١٩٧٢ عدل الدستور،وزاد عدد الوزراء ، وشهد عهده زيادة في عائدات النفط، تنحى عن الحكم بعد الانقلاب الذي قام به نجله وولي عهده حمد بن خليفة عام ١٩٩٥، ينظر : www.ar.wikipedia.org .

(٥٢) عيسى بن سلمان آل خليفة: ولد الشيخ عيسى في الجسرة بالبحرين في الثالث من شهر حزيران عام ١٩٢٣ وقد تلقى علومه الاولى على يد معلمين خصوصيين في منزل والده والتحق بعد ذلك بمدارس البحرين، سافر بعد ذلك الى اوربا لتلقي المزيد من العلم وصقل معارفه وقد كان يرافق والده في كل تحركاته وأخذ عنه فنون الحكم والسياسة، بدأ سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بتولي المسؤولية وهو في العشرين من عمره حيث عين في عام ١٩٥٣ في مجلس الوصاية في اثناء غياب والده لحضور احتفالات تتويج الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا كما كان يمثل والده في الخارج في المناسبات حيث حضر حفل تتويج الملك فيصل ملك العراق عام ١٩٥٤، واصبح ولياً للعهد في ١٩٥٧ وتولى الحكم في ٢ تشرين الثاني ١٩٦١، شهدت البحرين في عهده تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة. وحصلت البحرين على استقلالها من بريطانيا اثناء حكمه، توفي في ٦ اذار ١٩٩٩ وتولى الحكم بعده نجله الاكبر الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة. للمزيد من التفاصيل ينظر المصدر: صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ومسيرة بناء البحرين، اهداءات مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ابو ظبي، ٢٠٠١، ص١٠.

(٥٣) حيدر لازم عزيز، المصدر السابق، ص٩٣.

(٥٤) خالد بن عبد العزيز ال سعود: ولد عام ١٩١٣، هو الابن الخامس من سلسلة ابناء الملك عبد العزيز ، رابع ملوك المملكة العربية السعودية ، عين مستشار لاخيه الامير

فيصل عندما كان الاخير نائب الحجاز ، في عام ١٩٦٤ اصبح وليا للعهد ونائب رئيس الوزراء الاول حتى عام ١٩٧٥، عندما اصبح ملكا بعد اغتيال الملك فيصل . توفي في عام ١٩٨٢م . لمزيد من التفاصيل ينظر : فهد القحطاني ، صراع الاجنحة في العائلة السعودية (دراسة في النظام السياسي وتاسيس الدولة) ، مطبعة الصفا للنشر والتوزيع ،(لندن ، ١٩٨٨)، ص٢٩.

(٥٥) محمد بن مبارك آل خليفة:ولد عام ١٩٣٥ تلقى تعليمه الابتدائي في مدارس البحرين،أكمل تعليمه الثانوي في المدرسة الدولية التابعة للجامعة الأمريكية في بيروت،تخرج من جامعة لندن وتقلد عدة مناصب،عمل قاضيا ومديرا لدائرة الإعلام،تولى رئاسة دائرة الخارجية حال إنشاءها عام ١٩٦٩،وشغل منصب وزير الخارجية ووزير الإعلام ١٩٧١،كان له دور أساسي في المباحثات والمفاوضات التي أجريت مع كل من المملكة المتحدة وإيران وبعثة الأمم المتحدة عام ١٩٧٠،والتي أدت الى استكمال استقلال دولة البحرين، ودخولها عضوا في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية،كما كان له دور بارز في حل النزاع الحدودي بين قطر والبحرين،تم تعينه نائب لرئيس الوزراء بالإضافة الى منصب وزير الخارجية في٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٥ تقلد منصب نائب رئيس مجلس الوزراء. صحيفة الوسط البحرينية،العدد٣٠٠٢،الخميس ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٠ .

(٥٦) وداد خضير حسين الشتيوي، المصدر السابق، ص٣٠٦؛ فيصل عودة الرفوع السعودي، الخليج العربي في ضوء المتغييرات الدولية المعاصرة– رؤية مستقبلية ندوة مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٥–٢٦ اذار ، ١٩٩٥، ص٢١–٢٣

(٥٧) المصدر نفسه، ص٣٠٦

(٥٨) عماد جاسم حسن الموسوي، المصدر السابق، ص١١٢.

(٥٩) المصدر نفسه، ونفس الصفحة.

(٦٠) حسن احمد ابراهيم المعموري، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٦١) الراي العام (جريدة) ، العدد٥٨٦٥، ٥ اذار ، الكويت، ١٩٨٠م .ينظر ملحق رقم (٢) مجموعة جزر حوار.

(62) J . E . Peterson, security Con Cerns in the Arabian Peninsia in the Culf and enter national security , London , 1989, p.114.

(٦٣) سولين جبار حسين،٢٠١٧،المصدر السابق،ص٢٥٥.

(٦٤) فيصل عودة الرفوع السعودي، المصدر نفسه، ص٢١.

(٦٥) عبد الله عبد الامير، الصراع السعودي القطري: الاسباب والنتائج المحتملة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٧، ص١٨؛ مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص٧٩

(66)https://ar.wikipedia.org /wiki/ النزاع_الحدودي_البحريني_القطري

(٦٧) حيدر لازم عزيز، المصدر السابق، ص٩٧؛ مجلة السياسة الدولية، ع٦٣٦٩، ٢٩ نيسان ١٩٨٦، ص١.

(٦٨) حسين علي حسين، المصدر السابق، ١٥٨.

(٦٩) محمد عبد الرضا عبد جاسم، الحدود القطرية – البحرينية دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الاداب، ٢٠٠٩، ص٩٥.

(٧٠) تقول البحرين ان قطر استغلت القمة الخليجية في الدوحة وهددت بالامتناع عن مناقشة مسألة احتلال العراق للكويت إذا لم توافق البحرين على النزاع الحدودي امام محكمة العدل الدولية.نقلاً من المصدر: مجيد حميد شهاب، الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، مجلة اداب الكوفة، العدد ٥، ص٩٥.

(٧١) حسين علي حسين، المصدر السابق، ص١٥٩؛ جريدة القادسية، العدد ١٧، حزيران، بغداد، ٢٠٠٠.

(٧٢) محمد حسن العيدروس، الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص٣٧.

(٧٣) محكمة العدل الدولية: وهي الهيئة القضائية الرئيسية لمنظمة الامم المتحدة، تتألف من ١٥ قاضياً ينتخبهم مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة ويتم تجديد ثلث اعضاء المحكمة كل ثلاث سنوات، للمزيد من التفاصيل ينظر المصدر: الامم المتحدة، تقرير محكمة العدل الدولية، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٤،ا اب ٢٠٠١–٣١ تموز ٢٠٠١،ص١.

(٧٤) الامم المتحدة، تقرير محكمة العدل الدولية، الجمعية العامة، المصدر نفسه.

(٧٥) حيدر لازم عزير، المصدر السابق، ص١٠١.

(٧٦) الزبارة: مدينة قطرية تقع على الشاطئ الشمالي الغربي لقطر وتبعد عن مدينة الدوحة بحوالي ١٠٥ كم وسميت بهذا الاسم بسبب ارتفاع ارضها فيقال لها الزبارة اي الارض المرتفعة، وقد احتدم النزاع بين قطر والبحرين حول الزبارة في عام ١٨٧٨ واوقع الشيخ قاسم

شيخ قطر خسائر فادحة بقبيلة النعيم الموالية لشيخ البحرين بعد حصارها خمسة عشر يوماً مع دفع غرامة مالية للشيخ قاسم آل ثاني وعقد الصلح معه، وبذلك اصبحت الزبارة عملياً تحت السيادة القطرية. للمزيد ينظر المصدر: غانم محمد رميض العجيلي، فصول في تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ط١، الدار العربية للمطبوعات، ٢٠١٤، ص١٦٩.

(٧٧) فمدينة الزبارة هي الارض التي خرجوا منها وفتحوا جزر البحرين فهي موطن اجدادهم وكذلك ان الشيخ ثاني الذي انتسب اليه اسرة آل ثاني قد ولد في هذه المدينة واشتغل بالتجارة هناك وعن طريقة وصلت تلك الاسرة الى ماوصلت اليه الان، عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة مابين ١٨٦٨-١٩١٦، ط٢، ذات السلاسل، الكويت د.ت، ص٤٨-٤٩؛ عبد العزيز محمد المنصور، النزاع الحدودي بين قطر والبحرين من شبكة المعلومات، وعلى الموقع: WWW-AL Mogatel .com ؛ ج.ج لوريمر، دليل الخليج-القسم الجغرافي،ج(٧)،قطر،د.ت،ص٢٥٩٥.

(٧٨) محمد ثامر السعدون، النزاع الحدودي بين قطر والبحرين، دراسة في ضوء القانون الدولي العام، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠١، ص١٤٧.

(٧٩) حيدر لازم عزير، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٨٠) محمد ثامر السعدون، المصدر نفسه، ص١٤٧.

(٨١) مجيد حميد شهاب البدري، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٨٢) محمد حسن القاسمي، حكم محكمة العدل الدولية في النزاع القطري البحريني وانعكاساته على قضية الجزر الاماراتية المحتلة، مجلة الحقوق، العدد٣، ٢٩ شعبان، ٢٠٠٥، ص٢٠٨.

(٨٣) تقرير محكمة العدل الدولية، المصدر السابق، ص١٨.

(٨٤) أحمد الرشيدي، التسوية القضائية للنزاع القطري والبحريني صفحة جديدة من العلاقات المشتركة، السياسة الدولية (مجلة) ، العدد (١٤٥)، تموز ٢٠٠١، ص١٨٢.

(٨٥) للمزيد ينظر المصدر: محمد عبد الرضا عبد جاسم، ملخص قرار محكمة العدل الدولية حول قضية النزاع القطري البحريني، ص١٥٠.

(86)Alrayed . Jawad Salem , A Line in the sea , The Qatar v .Bahrain Border Dispute in the World Court , opcit , p 121.

(٨٧) ينظر خريطة رقم (٣) ترسيم خط الحدود بين قطر والبحرين وفق قرار محكمة العدل الدولية.

(٨٨) مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص٨٠؛ فيصل عودة الرفوع، العلاقات الخليجية–الخليجية، النزاعات الحدودية نموذجاً، أم المعارك (مجلة) ، العدد الرابع، تشرين الاول، ١٩٩٥، ص٥٨.

(٨٩) للمزيد ينظر موسوعة مقاتل من الصحراء، الجزء الثاني،مصدر سابق. نص خطاب امير قطرفي ٣/١٦/ ٢٠٠١،

(٩٠) مملكة البحرين، وزارة الخارجية، الخطابات الرسمية، خطاب عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى أل خليفة بمناسبة صور حكم محكمة العدل الدولية، ٢٠٠١/٣/١٦،

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) موسوعة مقاتل من الصحراء، الجزء الثالث، المصدر السابق.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) مجيد حميد شهاب، الترسيم النهائي للحدود السياسية ومستقبل العلاقة بين البلدين، المصدر السابق، ص١٣٧.

الملاحق// ملحق رقم (١) وثائق تحمل تواقيع بعض سكان حوار تؤكد تبعية جزهم الى قطر.

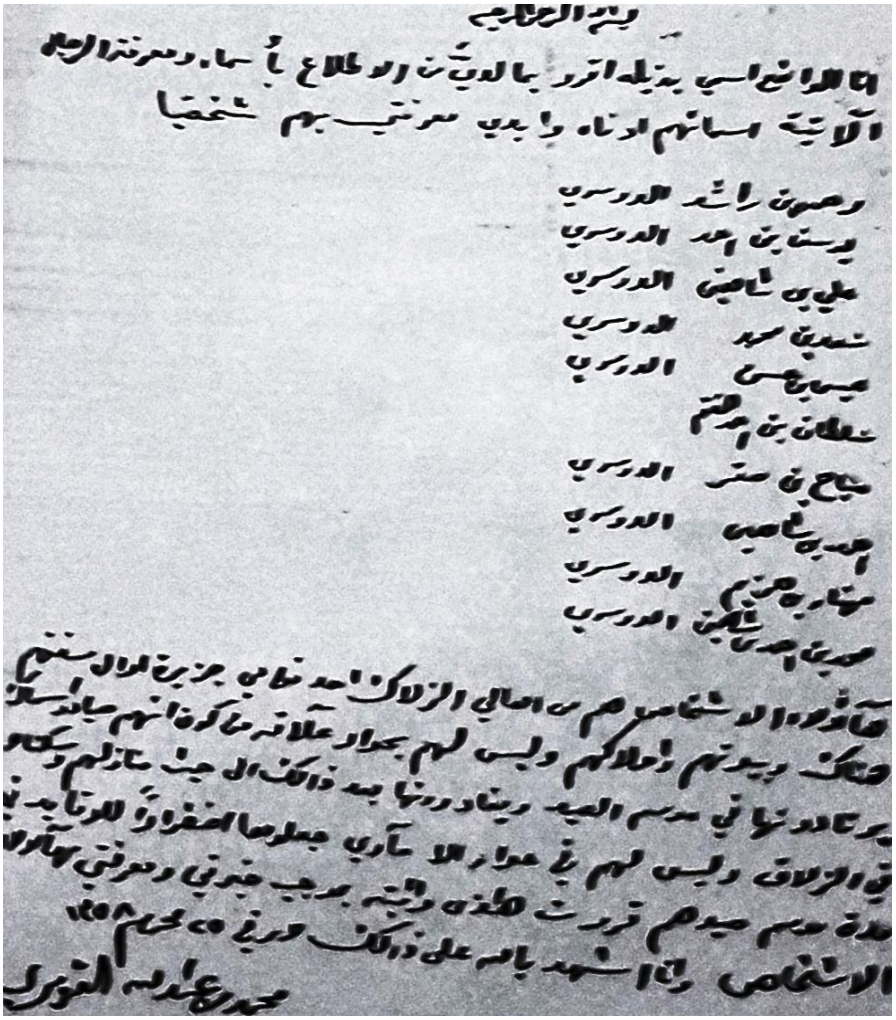

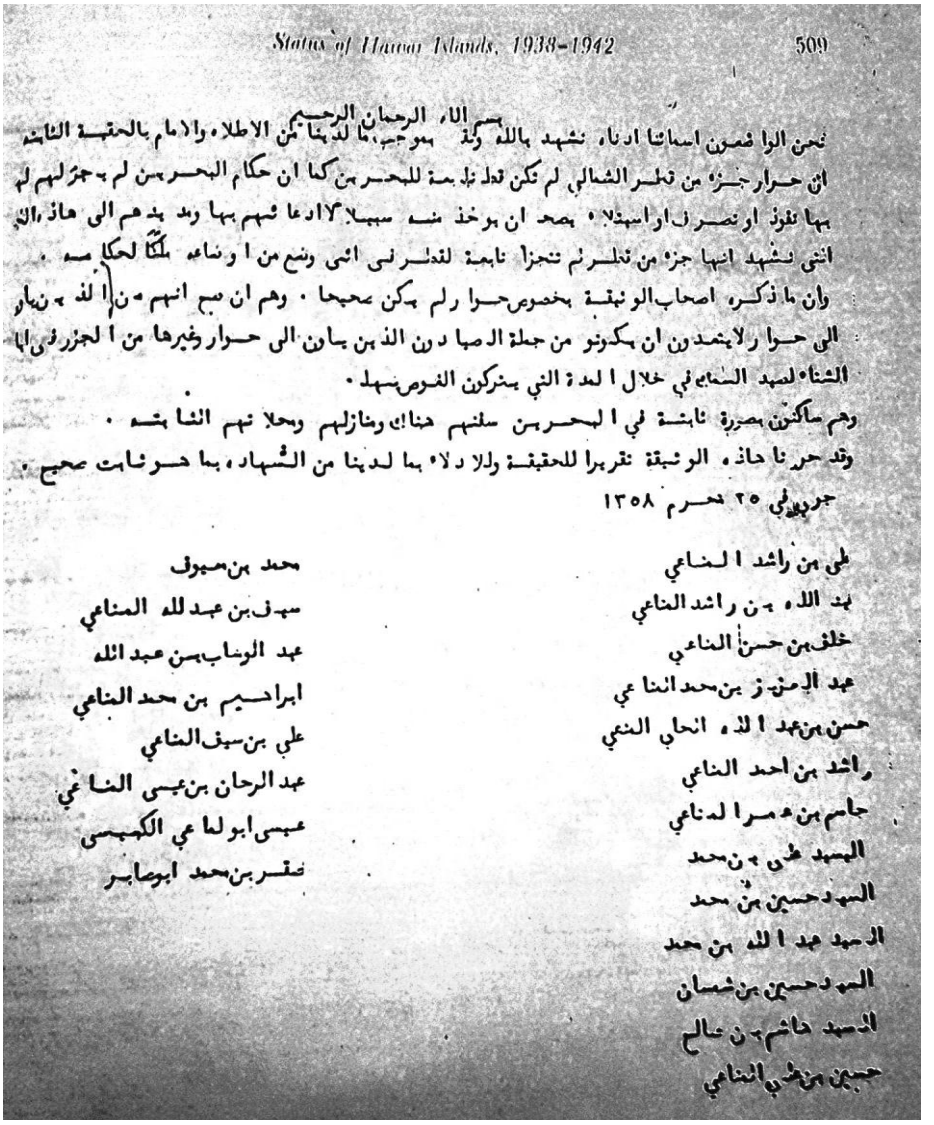

Status of Hawar Islands, 1938-1942 509

بسم الله الرحمان الرحيم

نحن الواضعون اسماءنا ادناه نشهد بالله وذمة ... من الاطلاع والالمام بالحقيقة الثابتة ان حوار جزء من قطر الشمالي لم تكن قط تابعة للبحرين كما ان حكام البحرين لم يجز لهم لم بها تفوق او تصرف او اسقلال يصح ان يؤخذ منه سببا لادعائهم بها وقد بذهم الى هاذ الذي انتى نشهد انها جزء من قطر ثم تنجزا تابعة لقطر لنى انى وضع من اوضاعه ملكا لحكامه .

وان ما ذكره اصحاب الوثيقة بخصوص حوارلم يكن صحيحا . وهم ان صح انهم من الذهاب الى حوار لا يعتمدون ان يكونوا من جملة الصيادون الذين يسافرون الى حوار وغيرها من الجزر في ايام الشتاء لصيد السمك في خلال المدة التي يتركون الغوص فيها .

وهم ساكنون بصورة ثابتة في البحرين سلفهم هناك ومنازلهم ومحلاتهم الثابتة .

وقد حررنا هاذه الوثيقة تقريرا للحقيقة ولادلاء بما لدينا من الشهادة بما هو ثابت صحيح .

حرر في ٢٥ محرم ١٣٥٨

علي بن راشد المناعي
عبد الله بن راشد المناعي
خلف بن حسن المناعي
عبد العزيز بن محمد المناعي
حسن بن عبد الله المحاي النعيمي
راشد بن احمد المناعي
جاسم بن عمر المناعي
السيد علي بن محمد
السيد حسين بن محمد
السيد عبد الله بن محمد
السيد حسين بن شمسان
السيد هاشم بن صالح
حسين بن علي المناعي

محمد بن سيوف
سيف بن عبد الله المناعي
عبد الوهاب بن عبد الله
ابراهيم بن محمد المناعي
علي بن سيف المناعي
عبد الرحمان بن عيسى المناعي
عيسى ابو لمعي الكعبي
صقر بن محمد ابو صابر

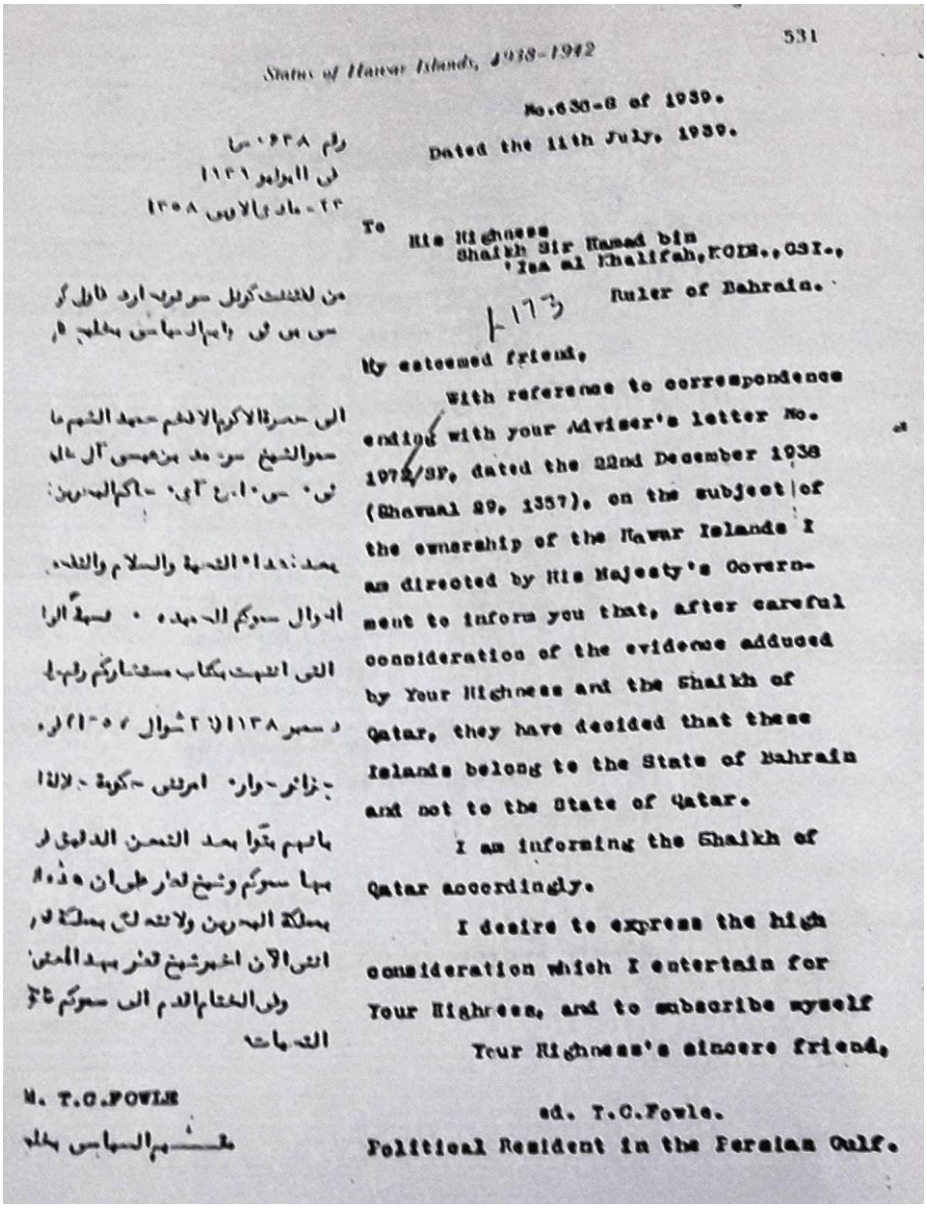

States of Hawar Islands, 1938-1942 531

No.630-S of 1939.

Dated the 11th July, 1939.

To

His Highness
Shaikh Sir Hamad bin
'Isa al Khalifah, KCIE., CSI.,
Ruler of Bahrain.

1173

My esteemed friend,

With reference to correspondence ending with your Adviser's letter No. 1972/3F, dated the 22nd December 1938 (Shawwal 29, 1357), on the subject of the ownership of the Hawar Islands I am directed by His Majesty's Government to inform you that, after careful consideration of the evidence adduced by Your Highness and the Shaikh of Qatar, they have decided that these Islands belong to the State of Bahrain and not to the State of Qatar.

I am informing the Shaikh of Qatar accordingly.

I desire to express the high consideration which I entertain for Your Highness, and to subscribe myself

Your Highness's sincere friend,

ed. T.C.Fowle.

Political Resident in the Persian Gulf.

رقم ٦٣٠-س
في ١١ يوليو ١٩٣٩
٢٣ - جمادى الاولى ١٣٥٨

من لالتنت كرنل سر تومي ارد فاول كو
سي بي ئي رايم ار سياسي مقيم في

الى حضرة الاكرم الافخم حميد الشيم ما
سمو الشيخ سر حمد بن عيسى آل خل
ئي. سي. ايس آي. حاكم البحرين

بعد: اهداء التحية والسلام والتقدير
الدوال سموكم الحميده . فسحة الرا
التي انتهت بكتاب مستشاركم رقم ١٩
دسمبر ١٩٣٨ الموافق ٢٢ شوال ١٣٥٧ ف
جزائر حوار. امرني حكومة جلالة
بانهم بتروا بعد التمعن الدقيق ف
بها سموكم وشيخ قطر على ان هذه
بملكة البحرين ولا تتعلق بملكة قط
انني الآن اخبر شيخ قطر بهذا المعنى
ولي اختتام القدم الى سموكم فائق
التحيات

H. T.C.FOWLE
مقيم السياسي بالخليج

ملحق رقم (٢)خريطة تمثل مجموعة جزر حوار

ملحق رقم (٣)خريطة تمثل ترسيم خط الحدود بين قطر والبحرين وفق قرار محكمة العدل الدولية.